شركة دايس للملابس الجاهزة

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

د / هشام أحمد لبيب وشركاه
مراجعون ومحاسبون قانونيون
مجموعة المحاسبون الدوليون TIAG

صالح وبرسوم وعبد العزيز .Deloitte
محاسبون ومراجعون

تقرير مراقب الحسابات

إلي السادة / مساهمى شركة دايس للملابس الجاهزة - شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة دايس للملابس الجاهزة - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة فى قائمة المركز المالى المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة فى ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية المجمعة وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع لشركة دايس للملابس الجاهزة - شركة مساهمة مصرية - فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالى المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرات إيضاحية

- ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً في رأينا على القوائم المالية المجمعة، نود الاشارة الي ان شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) قد تجاوزت الخسائر المتراكمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نصف حقوق ملكية الشركة التابعة في ذلك التاريخ، مما يشير الى عدم تأكد هام قد يؤدي الى شك في قدرة الشركة التابعة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر فى إستمرارية الشركة.

- ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً في رأينا على القوائم المالية المجمعة، نود الاشارة الي ان شركة سويتر للملابس الجاهزة (شركة تابعة) قد تجاوزت الخسائر المتراكمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نصف حقوق ملكية الشركة التابعة في ذلك التاريخ، مما يشير الى عدم تأكد هام قد يؤدي الى شك في قدرة الشركة التابعة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر فى إستمرارية الشركة.

- ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً في رأينا على القوائم المالية المجمعة، نود الاشارة الي ان شركة مصنع الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) قد تجاوزت الخسائر المتراكمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نصف حقوق ملكية الشركة التابعة في ذلك التاريخ، مما يشير الى عدم تأكد هام قد يؤدي الى شك في قدرة الشركة التابعة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر فى إستمرارية الشركة.

القاهرة فى: ٥ أبريل ٢٠٢٢

مراقبا الحسابات

د / هشام أحمد لبيب وشركاه
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٦٨
سجل البنك المركزي رقم ٢٢٥
س.م.م ٦٥١٣

فريد سمير فريد
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٨٧٢٩
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٠
(صالح وبرسوم وعبد العزيز .Deloitte)

شركة دايس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة المركز المالى المجمعة
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الأصول	رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة (بالصافى)	(٥د)،(٦)	٤٨٩ ٢٧٤ ١٣١	٤٩٦ ٢٨٤ ٩٢١
مشروعات تحت التنفيذ	(٥و)،(٧)	٨ ٦٥٢ ٩٨٥	٩ ١٥٦ ٦٧٧
مبالغ مسدده تحت حساب استثمارت فى شركات تابعة	(١)	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	--
حق إنتفاع أصول مؤجرة (بالصافى)	(٥ع)،(٢٨)	٣٧ ٧٦١ ٠٠٦	--
أصول معنوية (الاسم التجارى)	(٦)	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
إجمالى الأصول غير المتداولة		٥٣٧ ٨٨٨ ١٢٢	٥٠٥ ٦٤١ ٥٩٨
الأصول المتداولة			
المخزون (بالصافى)	(٥ى)،(٩)،(١٤)	٦٤٤ ٢٩٤ ١٧٥	٥٥٤ ٤٧٤ ٨٥٢
عملاء وأوراق قبض (بالصافى)	(٥ش)،(١٠)،(١٤)	٣١١ ٩٨٥ ٦١٤	٣٨١ ٥٩٦ ٨٣٧
مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافى)	(١١)،(١٤)	٢١٤ ٠٦٥ ٠٩٤	١٥٨ ٣٠٥ ٨٠٦
النقدية وما فى حكمها	(٥ر)،(١٢)	١١٠ ٩٤٧ ٠٧٤	١١٠ ٢٩٤ ٦١٤
إجمالى الأصول المتداولة		١ ٢٨١ ٢٩١ ٩٥٧	١ ٢٠٤ ٦٧٢ ١٠٩
إجمالي الأصول		١ ٨١٩ ١٨٠ ٠٧٩	١ ٧١٠ ٣١٣ ٧٠٧
حقوق الملكية والألتزامات			
رأس المال المصدر والمكتتب فيه والمدفوع بالكامل	(٢٠)	١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠
إحتياطى قانونى	(٥ث)	٢١ ٣٥٢ ٢٤١	٢١ ٣٥٢ ٢٤١
إحتياطى تجميع الأعمال	(٢١)	٥٧٥ ٦٣٧	٥٧٥ ٦٣٧
أرباح مرحلة	(٢٩)	٢٠٧ ٩٣٩ ٦١٠	٢٨١ ٣٧٩ ٧٢٣
صافى أرباح / (خسائر) العام		٣١ ٨٢٨ ٦٩٠	(٥٦ ٩٢٣ ٥٠٥)
إجمالى حقوق مساهمى الشركة الأم		٣٦٧ ٦٩٦ ١٧٨	٣٥٢ ٣٨٤ ٠٩٦
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	(٢٣)	٣٣ ٠٨٠ ٩٨٨	٢٢ ٤١١ ١٦٧
إجمالى حقوق الملكية		٤٠٠ ٧٧٧ ١٦٦	٣٧٤ ٧٩٥ ٢٦٣
الإلتزامات غير متداولة			
أقساط قروض - غير متداولة	(٥س)،(١٦)	١٢٦ ٤٥٢ ٤٨٧	٩٢ ٨٤٦ ٠٠٣
التزامات حق الانتفاع - غير متداولة	(٥ع)،(٢٨)	٣٠ ١٩٢ ٢٩٣	--
إلتزام تأجير تمويلي- الجزء غير المتداول	(٥ع)،(٢٧)	١٢ ٠٩١ ٣٧٢	٢٢ ٧١١ ٠٦١
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٥ط)،(٢٢)	٣٨ ٢٣٦ ٦٨٩	٣٧ ٧٦٠ ٣٨٤
إجمالى الإلتزامات غير متداولة		٢٠٦ ٩٧٢ ٨٤١	١٥٣ ٣١٧ ٤٤٨
الإلتزامات المتداولة			
المخصصات	(٥ل)،(١٣)	٤٩ ٢٨٤ ٣٥١	٦١ ٢١١ ٢٩٩
بنوك دائنة	(٥ص)	--	٢٠٩ ٨٩٢
التسهيلات الإئتمانية	(٥س)،(١٥)	٧٢٨ ٢٤٠ ٥٩٨	٨٠٦ ٠٨٠ ٠٨٢
أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالى	(٥س)،(١٦)	٦٨ ٥٤٥ ٧٠٨	٢٦ ٩٦٤ ٦٥٠
موردون وأوراق دفع	(٥ت)،(١٧)	١٨٤ ١٣٤ ١٦٥	٩٨ ٠٤١ ١٠٤
المستحق لأطراف ذوي علاقة	(٥ظ)،(١٨)	٣ ٠١٥ ٠٣٤	٢٢ ٢٠١ ٩٥٢
إلتزام تأجير تمويلي - الجزء المتداول	(٥ع)،(٢٧)	١٠ ٦١١ ٩٤٨	١٠ ٦١٦ ٣٧١
التزامات حق الانتفاع متداولة	(٥ع)،(٢٨)	٩ ٣١٠ ٩٥٣	--
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(١٩)	١٤٥ ٥٦٨ ٤٢٢	١٤٤ ٨٠٧ ٩٠٨
ضريبة الدخل المستحقة	(٥ط)،(٢٢)	١٢ ٧١٨ ٨٩٣	١٢ ٠٦٧ ٧٣٨
إجمالى الإلتزامات المتداولة		١ ٢١١ ٤٣٠ ٠٧٢	١ ١٨٢ ٢٠٠ ٩٩٦
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		١ ٨١٩ ١٨٠ ٠٧٩	١ ٧١٠ ٣١٣ ٧٠٧

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى
الأستاذ/ فيكتور فخرى

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجى توما

- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

شركة دايس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
صافى المبيعات	(ز)	١ ٥٩٦ ٨٢٩ ٢٧٨	١ ٢٣٢ ٧٧٨ ٤٥٩
يخصم:			
تكلفة المبيعات		(١ ٣٢٦ ٢٦١ ١٦٦)	(١ ٠٦٢ ٧٢٣ ٢٧٤)
مجمل الربح		٢٧٠ ٥٦٨ ١١٢	١٧٠ ٠٥٥ ١٨٥
يخصم:			
مصروفات بيع وتوزيع		(٧٧ ٤٠٨ ١٣٦)	(٤٨ ٧٧٢ ٧١٣)
مصروفات عمومية وإدارية		(١٣٤ ٠٧٥ ٩٨٨)	(١٢٧ ٠٢٩ ٣١٤)
فوائد مدينة - عقود ايجار حق إنتفاع	(ع)،(٢٨)	(٢ ٤٠٥ ٤٤٣)	--
استهلاك حق إنتفاع أصول مؤجرة	(ع)،(٢٨)	(٩ ١٦٤ ٨٧٦)	--
أرباح استبعادات حق انتفاع أصول مؤجرة	(ع)،(٢٨)	٧٥ ٥٨٧	--
المخصصات المكونة	(ل)،(١٣)	(٣٧٦ ٦٣٨)	(١٦ ٩٨٤ ٤٦٤)
الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة خلال العام	(ش)،(١٤)	(٥ ٠١٠ ٨٤٦)	(١٧ ٤٥٣ ١٧٣)
رد الخسائر الائتمانية المتوقعة	(ش)،(١٤)	٤٨٩ ٢٢٥	٥ ٦٢٥
رد الاضمحلال فى قيمة الأرصدة المدينة الأخرى	(١٤)	--	٢ ٤٦٢ ١٩١
مخصصات انتفى الغرض منها	(ل)،(١٣)	١١٧ ٧٢٤	--
الأرباح / (الخسائر) الناتجة عن التشغيل		٤٢ ٨٠٨ ٧٢١	(٣٧ ٧١٦ ٦٦٣)
يضاف (يخصم):			
مصروفات تمويلية		(٦٣ ٦٥٧ ٩٢٧)	(٤٦ ٥٨٥ ٣٨٣)
إيرادات فوائد دائنة		٤٨٢ ٢١١	٣٣٩ ٧١٦
خسائر استثمارات فى شركات تابعة		(١٠٤ ٧٣٤)	--
مصروفات أخرى - خسائر ناتجة عن حريق مخزن اسكندرية		(١ ٧٠٩ ٦٩٥)	--
إيرادات أخرى	(٢٤)	٦٨ ٦٤٢ ٤٣٢	٣٨ ١٦٥ ٥٧٨
أرباح / (خسائر) رأسمالية		٥٨٩ ٩٠٨	(٢٨ ٥٢٠)
فروق تقييم عملات أجنبية	(ح)	٢٣٥ ٩٤٤	٤ ٨٧٠ ٠١٣
صافى أرباح / (خسائر) العام قبل ضريبة الدخل		٤٧ ٢٨٦ ٨٦٠	(٤٠ ٩٥٥ ٢٥٩)
ضريبة الدخل	(ط)،(٢٢)	(١٣ ١٩٥ ١٩٨)	(١٣ ٧٧٦ ٥٠٣)
صافى أرباح / (خسائر) العام بعد ضريبة الدخل		٣٤ ٠٩١ ٦٦٢	(٥٤ ٧٣١ ٧٦٢)
موزع كالتالى:			
حقوق مساهمى الشركة الأم		٣١ ٨٢٨ ٦٩٠	(٥٦ ٩٢٣ ٥٠٥)
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة		٢ ٢٦٢ ٩٧٢	٢ ١٩١ ٧٤٣
		٣٤ ٠٩١ ٦٦٢	(٥٤ ٧٣١ ٧٦٢)
نصيب السهم من صافى أرباح / (خسائر) العام (جنيه / سهم)	(ذ)،(٢٦)	٠,٠٦	-٠,١٠

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى
الأستاذ/ فيكتور فخرى

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجى توما

شركة دايس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة الدخل الشامل المجمعة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
صافى أرباح / (خسائر) العام بعد ضريبة الدخل	٣٤ ٠٩١ ٦٦٢	(٥٤ ٧٣١ ٧٦٢)
بنود الدخل الشامل الأخر	--	--
إجمالي الدخل الشامل	٣٤ ٠٩١ ٦٦٢	(٥٤ ٧٣١ ٧٦٢)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى
الأستاذ/ فيكتور فخرى

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجى توما

شركة دايس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن السنة المالية الملتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	ايضاح رقم	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح / (خسائر) العام قبل ضريبة الدخل		٤٧ ٢٨٦ ٨٦٠	(٤٠ ٩٥٥ ٢٥٩)
تسويات:			
إهلاك الاصول الثابتة	(٥٥)،(٦)	٣٨ ٠٩٧ ٦٠٣	٣٩ ٣٠٦ ٠٧٥
استهلاك حق إنتفاع أصول مؤجرة		٩ ١٦٤ ٨٧٦	--
أرباح استبعادات حق انتفاع أصول مؤجرة		(٧٥ ٥٨٧)	--
خسائر استثمارات فى شركات تابعة		١٠٤ ٧٣٤	--
مخصصات مكونة		٣٧٦ ٦٣٨	١٦ ٩٨٤ ٤٦٤
رد مخصصات انتفى الغرض منها		(١١٧ ٧٢٤)	--
الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة خلال العام		٥ ٠١٠ ٨٤٦	١٧ ٤٥٣ ١٧٣
رد الخسائر الائتمانية المتوقعة		(٤٨٩ ٢٢٥)	(٥ ٦٢٥)
المستخدم من اضمحلال العملاء خلال العام		(١١ ٩٠٥ ٣٠٢)	(١٢ ٦٤٦ ١٦٠)
رد الاضمحلال فى قيمة الأرصدة المدينة		--	(٢ ٤٦٢ ١٩١)
المستخدم من اضمحلال الأرصدة المدينة خلال العام		--	(٤ ٢٦٤ ٠٨٥)
فوائد دائنة		(٤٨٢ ٢١١)	(٣٣٩ ٧١٦)
المصروفات التمويلية		٦٣ ٦٥٧ ٩٢٧	٤٦ ٥٨٥ ٣٨٣
أرباح / (خسائر) رأسمالية		(٥٨٩ ٩٠٨)	٢٨ ٥٢٠
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		١٥٠ ٠٣٩ ٥٢٧	٥٩ ٦٨٤ ٥٧٩
(الزيادة) / النقص فى المخزون وإعتمادات مستندية		(٨٩ ٨١٩ ٣٢٣)	٩٩ ٧٤٢ ٦٤٦
النقص / (الزيادة) فى عملاء وأوراق قبض		٧٦ ٩٩٤ ٩٠٤	(٤٨ ٥٣٩ ٨٠٤)
(الزيادة) / النقص فى المدينون وأرصدة مدينة أخرى		(٥٩ ٤٦٧ ٠٧٣)	١١٣ ٧٧٢ ٦٥٩
الزيادة / (النقص) فى موردين وأوراق دفع		٨٦ ٠٩٣ ٠٦١	(٤ ٢٢٩ ٥٣٥)
الزيادة فى دائنون وأرصدة دائنة أخرى		٣ ١٩٩ ٨٦٩	٦ ٤٠٦ ٧٢٥
(النقص) / الزيادة في المستحق لأطراف ذوى علاقة		(١٩ ١٨٦ ٩١٨)	٨٣٥ ٤٨٣
المستخدم من المخصصات		(١٢ ١٨٥ ٨٦٢)	(٣ ١٦٣ ٨٠٤)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		١٣٥ ٦٦٨ ١٨٥	٢٢٤ ٥٠٨ ٩٤٩
ضرائب مدفوعة		(١٢ ٠٦٧ ٧٣٨)	(٣٥ ١٧٧ ٦٤٩)
فوائد مدفوعة		(٦٦ ٠٩٧ ٢٨٢)	(٤٤ ٠٩٢ ٠٧٤)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٥٧ ٥٠٣ ١٦٥	١٤٥ ٢٣٩ ٢٢٦
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مقبوضات من الفوائد الدائنة		٤٨٢ ٢١١	٣٣٩ ٧١٦
مدفوعات تحت حساب إستثمارات في شركات تابعة		(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)	--
متحصلات من تصفية الشركة التابعة		٤١ ٤٦١	--
مقبوضات من بيع أصول ثابتة		٨٢٣ ٩٨٨	١ ٥٦٧ ٣٥٤
(المدفوع) فى الايجار التمويلي		(١٠ ٦٢٤ ١١٢)	٧ ٨٠٤ ٤٥٠
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة *		(٢٩ ١٣٤ ٨٨٢)	(١١٠ ٧٩٠ ٢٤٣)
(مدفوعات) فى مشروعات تحت التنفيذ		(١ ٦٨٢ ٣١٩)	(٥ ٤١٢ ٠٣٥)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار		(٤٢ ٠٩٣ ٦٥٣)	(١٠٦ ٤٩٠ ٧٥٨)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
مقبوضات من القروض		٧٥ ١٨٧ ٥٤٢	٦٠ ٦٩١ ٥٢٣
(تمديدات) / المحصل من التسهيلات الإئتمانية		(٧٧ ٨٣٩ ٤٨٤)	٣٠٠ ٦٣٩
(مدفوعات) التزامات حق الانتفاع		(١٠ ٧٧٦ ٥٩٥)	--
توزيعات أرباح مسددة		(١ ١١٨ ٦٢٣)	(٢ ٥٣٨ ٨٥٧)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) / الناتجة من أنشطة التمويل		(١٤ ٥٤٧ ١٦٠)	٥٨ ٤٥٣ ٣٠٥
صافى التغير فى النقدية ومافى حكمها خلال العام		٨٦٢ ٣٥٢	٩٧ ٢٠١ ٧٧٣
النقدية وما فى حكمها أول العام		١١٠ ٠٨٤ ٧٢٢	١٢ ٨٨٢ ٩٤٩
النقدية وما فى حكمها آخر العام	(٥٤)،(١٢)	١١٠ ٩٤٧ ٠٧٤	١١٠ ٠٨٤ ٧٢٢

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

* تم استبعاد اثر المعاملات غير النقدية المتمثلة فى قيمة المشروعات تحت التنفيذ المحولة الى الاصول الثابتة بمبلغ ١١ ٠٠٠ ١٨٦ ٢ جنيه مصرى للوصول الى المبالغ المسددة نقدا فى شراء اصول ثابتة.

رئيس القطاع المالى
الأستاذ/ فيكتور فخرى

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجى توما

شركة دايس للملابس الجاهزة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	رأس المال		احتياطى	أرباح مرحلة	صافى أرباح / (خسائر)	إجمالى حقوق	حقوق أصحاب الحصص	
	المصدر والمدفوع	إحتياطى قانونى	تجميع الاعمال		العام	مساهمى الشركة الأم	غير المسيطرة	الاجمالى
إيضاح رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦ ٩٧٨ ١٢٥	٥٧٥ ٦٣٧	١٧١ ٩٣٩ ٤٦٤	١١٦ ٣٠٨ ٨٠١	٤١١ ٨٠٢ ٠٢٧	٢٠ ٦٦٨ ٢٠٣	٤٣٢ ٤٧٠ ٢٣٠
المحول الى الأرباح المرحلة	--	--	--	١١٦ ٣٠٨ ٨٠١	(١١٦ ٣٠٨ ٨٠١)	--	--	--
محول الى الاحتياطي القانوني	--	٤ ٣٧٤ ١١٦	--	(٤ ٣٧٤ ١١٦)	--	--	--	--
توزيعات أرباح للعاملين وأعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة	--	--	--	(٢ ٤٩٤ ٤٢٦)	--	(٢ ٤٩٤ ٤٢٦)	(٤٤٨ ٧٧٩)	(٢ ٩٤٣ ٢٠٥)
إجمالى الدخل الشامل	--	--	--		(٥٦ ٩٢٣ ٥٠٥)	(٥٦ ٩٢٣ ٥٠٥)	٢ ١٩١ ٧٤٣	(٥٤ ٧٣١ ٧٦٢)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ قبل التعديل "الأول من يناير ٢٠٢١"	١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٣٥٢ ٢٤١	٥٧٥ ٦٣٧	٢٨١ ٣٧٩ ٧٢٣	(٥٦ ٩٢٣ ٥٠٥)	٣٥٢ ٣٨٤ ٠٩٦	٢٢ ٤١١ ١٦٧	٣٧٤ ٧٩٥ ٢٦٣
أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧ "إيضاح ٢٩"	--	--	--	(٦ ٨١٥ ٤٢٤)	--	(٦ ٨١٥ ٤٢٤)	(٢٩٢ ٥٥١)	(٧ ١٠٧ ٩٧٥)
الرصيد فى الأول من يناير ٢٠٢١ بعد التعديل	١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٣٥٢ ٢٤١	٥٧٥ ٦٣٧	٢٧٤ ٥٦٤ ٢٩٩	(٥٦ ٩٢٣ ٥٠٥)	٣٤٥ ٥٦٨ ٦٧٢	٢٢ ١١٨ ٦١٦	٣٦٧ ٦٨٧ ٢٨٨
المحول الى الأرباح المرحلة	--	--	--	(٥٦ ٩٢٣ ٥٠٥)	٥٦ ٩٢٣ ٥٠٥	--	--	--
محول الى الاحتياطي القانوني	--	--	--	--	--	--	--	--
استبعاد نصيب الشركة من الخسائر المرحلة لتصفية الشركة التابعة	--	--	--	١١٦ ٨٣٩	--	١١٦ ٨٣٩	--	١١٦ ٨٣٩
توزيعات أرباح للعاملين وأعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة	--	--	--	(٩ ٨١٨ ٠٢٣)	--	(٩ ٨١٨ ٠٢٣)	٨ ٦٩٩ ٤٠٠	(١ ١١٨ ٦٢٣)
إجمالى الدخل الشامل	--	--	--	--	٣١ ٨٢٨ ٦٩٠	٣١ ٨٢٨ ٦٩٠	٢ ٢٦٢ ٩٧٢	٣٤ ٠٩١ ٦٦٢
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٣٥٢ ٢٤١	٥٧٥ ٦٣٧	٢٠٧ ٩٣٩ ٦١٠	٣١ ٨٢٨ ٦٩٠	٣٦٧ ٦٩٦ ١٧٨	٣٣ ٠٨٠ ٩٨٨	٤٠٠ ٧٧٧ ١٦٦

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى
الأستاذ/ فيكتور فخرى

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجى توما

شركة دايس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١- نبذة عن الشركة

شركة دايس للملابس الجاهزة

تأسست شركة دايس للملابس الجاهزة - شركة مساهمة مصرية - وذلك بموجب عقد التأسيس المؤرخ ١٢ إبريل ١٩٩٧ وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وبتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٩٧ تم التسجيل بالسجل تجارى تحت رقم ٣٠٦٩٨٥.

وذلك بغرض صناعة الملابس الجاهزة على اختلاف انواعها التطريز والطباعة واستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج والماكينات والمعدات وقطع الغيار والتصدير للاسواق الخارجية من منتجات الشركة.

يقع مقر الشركة على طريق مصر اسماعيلية الصحراوى – المنطقة الصناعية، جمهورية مصر العربية. ويتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة السيدة / سهير سامي رياض.

تم إعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من مجلس الادارة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠٢٢.

تمتلك حالياً الشركة بصورة مباشرة الحقوق التالية فى شركاتها التابعة:

الشركات التابعة	نسبة الحقوق المباشرة ٢٠٢١	نسبة الحقوق المباشرة ٢٠٢٠
شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة (١-١)	٪٩٩,٩٩٩	٪٩٩,٩٩٩
شركة سويتر للملابس الجاهزة (١-١)	٪٩٩,٩٩٩	٪٩٩,٩٩٩
شركة مصنع إسكندرية للملابس الجاهزة (١-١)	٪٩٩,٩٩٩	٪٩٩,٩٩٩
ماستر لاين للصناعات النسيجية (١-٢)	٪٩٩,٩٩٩	٪٩٩,٩٩٩
الصباغون المتحدون (١-٣) *	٪٨٢,٦٠	٪٨٢,٦٠
المصرية للتريكو والجاهز (١-٤)	٪٩٩,٩٩٩	٪٩٩,٩٩٩
تكستيل برنت بلس (١-٥) **	٪٧٥,٩٩	٪٧٥,٩٩
المصرية للتصنيع وتجارة الملابس (١-٦)	-	٪٩٩,٩٠

(١-١) بتاريخ أكتوبر ٢٠١٤ قامت الشركة بتوقيع عقد الاستحواذ على شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة مصنع إسكندرية للملابس الجاهزة وشركة سويتر للملابس الجاهزة والذى بموجبه تؤول ملكية تلك الشركات الى شركة دايس للملابس الجاهزة على أن يتم الاستحواذ الفعلى على الشركة بعد إستكمال بعض الالتزامات الواردة بالعقد والتى من أهمها إستكمال زيادة رأسمال الشركة. هذا وقد تم نقل ملكية الاسهم للشركة بتاريخ فبراير ٢٠١٥.

بتاريخ ٢٥ديسمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بالاستحواذ على حصة إضافية لكلاً من شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة مصنع اسكندرية للملابس الجاهزة وقد بلغت حصة الزيادة ٥٪ من اجمالى رأس المال لكلا الشركتين وذلك مقابل ٣٦٠ ٩٩٩ ١ جنيه مصرى.

بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٩ قامت الشركة بالاستحواذ على حصة إضافية من شركة سويتر للملابس الجاهزة وقد بلغت حصة الزيادة ٥٪ من اجمالى رأس المال وذلك مقابل ٥٦٨ جنيه مصرى.

(١-٢) بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٥ تم الاستحواذ على شركة ماستر لاين للصناعات النسيجية من خلال تحويل ملكية الاسهم من الشركة الوطنية للمنسوجات وآل توما (المساهمين الرئيسيين لشركة دايس للملابس الجاهزة).

(١-٣) بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٥ تم الاستحواذ على شركة الصباغون المتحدون من خلال عملية شراء الاسهم من بعض المساهمين القدامي لشركة الصباغون، هذا وقد حصلت الشركة على السيطره من خلال السيطره على أغلب حقوق التصويت بالشركة.

تضمن العقد شرط بإعادة النظر فى سعر البيع خلال عام من تاريخ الإستحواذ، وبناءاً عليه تم تحديد السعر النهائى للشركة بقيمة ٣٩,٣٧ مليون جنيه.

(١-٤) بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ قامت الشركة بتوقيع عقد إتفاق شراء أسهم شركة المصرية للتريكو والجاهز على يتم الاستحواذ على الشركة بعد الانتهاء من كافة إجراءات نقل ملكية الاسهم للمشترى، هذا وقد تم نقل ملكية الاسهم للشركة فى ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.

بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٨ قامت الشركة بإستكمال رأس مال الشركة التابعة بقيمة ٣ ٣٢٠ ٠٠٠ جنيه مصرى وقد تم سداد قيمة رأس المال بالكامل.

(١-٥) بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٢ قامت الشركة بتأسيس شركة تكستيل برنت بلس وفقاً لاحكام قانون الشركات المساهمه رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم تسجيلها بالسجل التجارى تحت رقم ٥٨٦٨١ برأسمال مصدر قدره ٣ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بزيادة رأس المال بقيمة ٥٦٩ ٩٨٥ جنيه والتاشير بالسجل التجارى بتاريخ ١٤ ابريل ٢٠١٦.

(١-٦) بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٣ قامت الشركة بتأسيس شركة المصرية للتصنيع وتجارة الملابس وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم تسجيلها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٦٤٩٤ برأسمال مصدر قدره ٣ مليون جنيه مصرى كما انه لم يتم استكمال رأس مال الشركة حتى تاريخه.

بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠ صدر قرار الجمعية العامة الغير عادية للشركة بتصفية الشركة وذلك بسبب ان الشركة لم تزاول نشاطها حتى الان وبتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٢٠ تم التأشير في السجل التجارى بوضع الشركة تحت التصفية وتعيين مصفى للشركة وبتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٢١ تم النتهاء من أعمال التصفية وقام المصفى باصدار تقريره فى ذلك الشأن الامر الذى ادى الى تحمل الشركة لخسائراستثمار تبلغ ١٠٤ ٧٣٤ جنيه مصرى.

* خلال العام الحالى قررت الجمعية العامة العادية الموافقة على توزيع مبلغ ٥١ ١١٨ ٦٢٣ جنيه مصرى من الارباح المحققة والقابلة للتوزيع فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على ان يكون من ضكنها مبلغ ١ ١١٨ ٦٢٣ جنيه مصرى للعاملين بالشركة والباقى يتم توزيعه على المساهمين.

** بتاريخ ١٦ نوفمبر٢٠٢١ قام مجلس الادارة بالموافقة على العرض المقدم من السيد / باسم سمير لبيب المساهم فى شركة تكستيل برنت بلس وبشراء كامل اسهمه البالغ نسبتها ٢٤٪ لتصبح نسبة مساهمة الشركة ٩٩,٩٩٨٪ هذا وقد تمت عملية الشراء بقيمة ٢ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ "تاريخ لاحق للقوائم المالية" وقد تم تسجيل المبلغ فى قائمة المركز المالى تحت بند مبالغ مسددة تحت حساب استثمارات فى شركات تابعة.

** هذا وتقوم الشركة فى نهاية كل عام بعمل دراسة إضمحلال للأستثمارات فى الشركات التابعة بناء على دراسة نشاط كل شركة (إيضاح ٥ج).

٢- **إطار العرض**

أعدت القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣- **أسس إعداد القوائم المالية المجمعة**

تم إعداد القوائم المالية المجمعة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بإعادة تقييم الأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال. ويتضمن الإيضاح رقم (٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة بيان بأهم السياسات المحاسبية المطبقة خلال الفترات المالية المعروضة.

إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية:

١. معيار (٤٧) – الأدوات المالية
٢. معيار (٤٨) – الأيراد من العقود مع العملاء
٣. معيار (٤٩) – عقود التأجير

وذلك ليبدأ تطبيقها على القوائم المالية للفترات التى تبدأ من أو بعد أول يناير ٢٠٢١ وفى ٩ مايو ٢٠٢١ قررت هيئة الرقابة المالية بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبى لتطبيق معيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على القوائم المالية الدورية حتى تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفيما يلي أهم التعديلات التي لها تأثير على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية الدورية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢- طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها – لاحقاً-إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. ٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. ٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: – معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ – معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ٥- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"	تم التطبيق من أول يناير ٢٠٢١ على القوائم المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. "إيضاح رقم ٢٩".	فى ٩ مايو ٢٠٢١ قررت هيئة الرقابة المالية بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبى لتطبيق معيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على القوائم المالية الدورية حتى تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	تم التطبيق ولا يوجد تأثير على القوائم المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١.
معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير "	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	تم التطبيق من أول يناير ٢٠٢١ على القوائم المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إيضاح رقم (١٩).	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وصدور قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨. وطبقاً لقرار وزيرة الإستثمار والتعاون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل أحكام معايير المحاسبة المصرية، فإنه يتعين على شركات التأجير التمويلي والمستأجرين بموجب عقود التأجير التمويلي من الشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق بالبورصة المصرية تطبيق معيار عقود التأجير التمويلي في موعد غايته ٢٠١٩/٩/٣٠، وذلك مع مراعاة الالتزام بالإفصاح عن التأثير المحاسبي الناتج عن تطبيق المعيار على القوائم المالية الصادرة خلال الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى نهاية كل فترة مالية يتم إعداد قوائم مالية عنها.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في العام التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك العام فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال العام التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثرا على العام الحالية والفترات المستقبلية.

التقديرات الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم التقديرات، التي مارستها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية لشركات المجموعة والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية المجمعة:

تحقق الإيراد

عند استخدام الحكم الشخصي، تأخذ الإدارة في الاعتبار المعايير التفصيلية للاعتراف بالإيراد من بيع السلع وتقديم الخدمات، وبوجه خاص، ما إذا كانت شركات المجموعة قد نقلت إلى المشترى المخاطر والعوائد الأساسية المتعلقة بملكية السلع.

وتكون الإدارة على قناعة بأن تحويل المخاطر والعوائد الأساسية المتعلقة بملكية السلع خلال هذا العام ملائماً بالتزامن مع الاعتراف بالمخصصات اللازمة للتكاليف المرتبطة بها.

مصادر تقديرات عدم التأكد

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة

بلغت صافى القيمة الدفترية للأصول الملموسة ١٣١ ٢٧٤ ٤٨٩ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٩٢١ ٢٨٤ ٤٩٦ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٦) ، تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة على أساس الاستخدام المتوقع للأصل وتآكل الأصل والتطور التكنولوجي وفقاً للخبرة السابقة للإدارة في مجال النشاط. إن التغيير في العمر الافتراضي للأصول ربما يؤثر على قيمة الإهلاك في المستقبل الذي سوف يسجل بقائمة الأرباح أو الخسائر.

الانخفاض فى قيمة المخزون

يتم تخفيض المخزون الي صافي قيمته البيعية اذا كانت أقل من التكلفة، يتم تحديد صافي القيمة البيعية في ضوء تقديرات الادارة لحركة الاصناف الراكدة أو بطيئة الحركة وقد بلغ اجمالي قيمة الانخفاض فى المخزون ٩٦٠ ٦٤٩ ٧ جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ٩٦٠ ٦٤٩ ٧ جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٩).

الخسائر الائتمانية المتوقعة وإضمحلال المدينون والارصدة المدينة الأخرى

يعترف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بغرض تسجيل خسائر محتملة ناتجة عن أحداث ما مثل إعسار أحد العملاء. وقد بلغت القيمة الدفترية لحساب االخسائر الائتمانية المتوقعة والإضمحلال فى أرصدة المدينون والارصدة المدينة الأخرى فى نهاية السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٥٧٩٦ ٢٢٧ ٢٩ جنيه مصري و٥٦٧ ٠٧٥ ٣ جنيه مصرى مقارنة بمبلغ ٤٧٧ ٦١١ ٣٦ جنيه مصرى و ٨٤٣ ٨٠١ ٩ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠على التوالى يرجع للإيضاحات رقم (١٠، ١٢). ولتحديد مبلغ الإضمحلال تُؤخَذُ عدة عوامل في الإعتبار من بينها تحليل أعمار أرصدة العملاء، ومدى اليسر المالي للعميل فى العام الجارية، والخبرات السابقة في إعدام المديونيات. وقد يزيد حجم الديون التي يتم إعدامها فعلياً و/أو أعباء الإضمحلال عما كان متوقعاً إذا ما إتضح أن الموقف المالي الفعلي للعملاء والأطراف الأخرى هو أسوأ مما كان متوقعاً فى الأصل.

المخصصات

بلغت قيمة مخصصات المطالبات ٣٥١ ٢٨٤ ٤٩ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٢٩٩ ٢١١ ٦١ جنيه مصرى فى ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ١٣). وتتعلق بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة. هذه المطالبات لا يمكن تحديدها بدقة، لذلك يمكن أن يتغير المبلغ في المستقبل.

الشهرة

تقوم المجموعة باختبار الإضمحلال فى قيمة الشهرة سنوياً أو بصورة منتظمة إذا كانت هناك مؤشرات بأن الشهرة قد تعرضت إلى الإضمحلال فى قيمتها. وقد بلغ الإضمحلال فى قيمة الشهرة ٩ ٤٢٨ ٣١٥ جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والذي يمثل قيمة الشهرة بالكامل يرجع للإيضاح رقم (٨) حيث أن صافي القيمة الدفترية لاشيء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ولتحديد مبلغ الإضمحلال يتم احتساب القيمة الاسترادادية للوحدات المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة باستخدام طريقة القيمة الاستخدامية. وتتعلق الافتراضات الرئيسية المستخدمة فى احتساب القيمة الاستخدامية بمعدلات الخصم والتغيرات المتوقعة فى أسعار البيع والتكاليف المباشرة. وتقوم الإدارة بتقدير معدلات الخصم باستخدام معدلات ما قبل الضريبة التى تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالوحدات المولدة للنقد.

ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على الحكم الشخصي للإدارة. يتم الاعتراف بالأصول الضريبة المؤجلة فقط في حالة احتمالية استخدامها. يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناتج عن الخسائر الضريبية المرحلة إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً لمقابلة تلك الخسائر المرحلة، يتم التقدير على أساس عوامل متنوعة كنتائج التشغيل المستقبلية. في حالة وجود فرق بين القيمة الفعلية والتقديرية قد يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم مدى إمكانية استيعاب الأرباح الضريبية المستقبلية لقيمة الأصل الضريبي المؤجل. بلغ رصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة ٤٥٤ ٢٢٥ ٣٨ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٣٨٤ ٧٦٠ ٣٧ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٢٢).

٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة فى إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة علما بأن هذه السياسات تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المعروضة.

أ- أسس التجميع

تتضمن القوائم المالية المجمعة للمجموعة القوائم المالية الخاصة بالشركة القابضة والشركات التي تخضع لسيطرة الشركة القابضة (شركاتها التابعة). وتتحقق السيطرة عندما تكون للشركة سلطة على المنشأة المستثمر بها، وأن تكون عُرضَةً لـ - أو لها حقوق في - عوائدٍ متغيرة نتيجةً لتدخلها في المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرةً على استخدام سلطتها في التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة. وتقوم الشركة بإعادة تقدير مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر بها من عدمه عندما تشير الحقائق والظروف إلى حدوث تغيرات في عاملٍ أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاث المذكورة أعلاه.

عندما تمثل حصة الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت لإحدى المنشآت المستثمر بها فمن الممكن أن تكون لها سلطة على المنشأة المستثمر بها إذا ما كانت الحقوق التصويتية التي تحوزها كافية لمنحها منفردةً القدرة العملية على توجيه "الأنشطة ذات الصلة" للمنشأة المستثمر بها. وتقوم الشركة بمراعاة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كانت حقوقها التصويتية كافية لمنحها السلطة على المنشأة المستثمر بها – بما في ذلك:

- حجم الحقوق التصويتية التي تحوزها الشركة مقارنةً بحجم وتوزيع الحقوق التصويتية التي يحوزها غيرها من حاملي تلك الحقوق.
- حقوق التصويت المستقبلية التي تحوزها الشركة والتي يحوزها حملة الحقوق الآخرين بما في ذلك أي أطراف أخرى.
- الحقوق الناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أي حقائقٍ وظروفٍ أخرى تشير إلى أن الشركة لديها حالياً القدرة – أو لا تملك تلك القدرة – على توجيه الأنشطة ذات الصلة في التوقيتات التي يتعين اتخاذ القرارات فيها – بما في ذلك النمط الذي تم به التصويت على القرارات خلال اجتماعات سابقة للمساهمين.

يبدأ تجميع أي منشأةٍ تابعة وذلك اعتباراً من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على سيطرة على المنشأة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة سيطرتها على المنشأة التابعة. وبناء على ذلك تتضمن القائمة المجمعة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عن العام إيرادات ومصروفات الشركة التابعة اعتباراً من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه الشركة عن السيطرة على المنشأة التابعة.

وينسب الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى مساهمي الشركة الأم وأصحاب الحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى تقسيم إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة بهذه الطريقة إلى ظهور رصيد سالب لأصحاب الحصص غير المسيطرة (عجز).

يتم اجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لكيان المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة للمجموعة.

يتم الاستبعاد الكامل لكافة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات متبادلة بين شركات المجموعة عند تجميع القوائم المالية.

ب- **تجميع الأعمال**

تتم المحاسبة عن معاملات تجميع الأعمال (الاستحواذات) باستخدام طريقة الاستحواذ. ويتم قياس المقابل المُحَوَل في معاملةٍ لتجميع الأعمال بالقيمة العادلة التي تُحتسب على أساس مجموع القيم العادلة في تاريخ الاستحواذ للأصول المُحولة من المجموعة والالتزامات المتكبدة من المجموعة لصالح الملاك السابقين للشركة المُستحوذ عليها وكذا لأدوات حقوق الملكية التي تُصدرُها المجموعة في مقابل السيطرة على الشركة المُستحوذ عليها. وعادةً ما يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بالاستحواذ بالأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

وفى تاريخ الاستحواذ يتم الاعتراف بالأصول المُستحوذ عليها والالتزامات التي تم تَحَمُلِها بالقيمة العادلة لها في ذلك التاريخ فيما عدا:

- الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة والالتزامات أو الأصول المتعلقة باتفاقات مزايا العاملين فيتم الاعتراف بها وقياسها على التوالي طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ "ضرائب الدخل" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٣٨ "مزايا العاملين".
- الالتزامات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة باتفاقات المدفوعات المبنية على أسهم الشركة المُستحوَذ عليها - أو تلك المتعلقة باتفاقات المدفوعات المبنية على أسهم المجموعة والتي يكون الغرض من الدخول فيها أن تحل محل اتفاقات المدفوعات المبنية على أسهم الشركة المُستحوذ عليها - فيتم قياسها في تاريخ الاستحواذ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٩ "المدفوعات المبنية على أسهم".
- الأصول (أو المجموعات الجاري التخلص منها) التي يتم تبويبها كأصولٍ محتفظ بها لغرض لبيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ "الأصول طويلة الأجل المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" حيث يتم قياسها وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة على أساس أنها تُمَثِل الزيادة في مجموع: المقابل المُحَوَل، وأي حقوق لأصحاب الحصص غير المسيطرة في الشركة المُستحوَذ عليها، والقيمة العادلة للحصة التي كانت الشركة المستحوذة تمتلكها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ (إن وجدت) عن صافي قيم: الأصول المُستحوذ عليها والالتزامات المُتكبدة في تاريخ الاستحواذ.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم أن صافي قيم الأصول المستحوذ عليها والالتزامات المُتكبدة يزيد عن مجموع: المقابل المُحول، وأية حقوقٍ لأصحاب الحصص غير المسيطرة في الشركة المُستحوذ عليها، والقيمة العادلة للحصة التي كانت الشركة المستحوذة تمتلكها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ (إن وجدت)، عندئذٍ يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرةً في أرباح أو خسائر العام كربحٍ من صفقة الشراء.

وبالنسبة للحصص غير المسيطرة التي تُمَثِل حصص ملكية حالية وتُخَولُ لحامليها الحق في نصيبٍ نسبى من صافي أصول منشأة إذا ما تم تصفيتها فمن الممكن أن يتم قياسها عند الاعتراف الأولى إما بالقيمة العادلة، أو بالنصيب النسبي لأصحاب الحصص غير المسيطرة في القيم المعترف بها لصافي أصول المنشأة المُستحوذ عليها - ويتم اختيار أساس القياس لكل معاملة استحواذ على حدى. ويتم قياس الأنواع الأخرى من أصحاب الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو وفقاً لأساس محدد في إحدى المعايير المصرية للتقارير المالية التي تنطبق عليها.

عندما يتضمن المقابل المُحَوَل من المجموعة - في معاملةٍ لتجميع أعمال - أصولاً أو التزاماتٍ ناشئةً من اتفاق ينطوي على مقابلٍ مشروط عندئذٍ يتم قياس المقابل المشروط بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويُدرج كجزءٍ من المقابل المُحول في تجميع الأعمال. وإذا حدثت أية تغيرات – من تلك التي تفي بتعريف تسويات فترة القياس - في القيمة العادلة للمقابل المشروط عندئذٍ يتم تسوية تلك التغيرات بأثرٍ رجعى مقابل تعديل الشهرة بها. وتُعَرَف تسويات فترة القياس بأنها تسوياتٍ تنشأ نتيجة توفر معلوماتٍ إضافية خلال فترة القياس (التي لا يُمكن لها أن تتجاوز إثنى عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ) عن حقائقٍ وأحداثٍ كانت قائمةً في تاريخ الاستحواذ.

أما بالنسبة للتغيرات في القيمة العادلة - للمقابل المشروط - والتي لا تفي بتعريف تسويات فترة القياس فتعتمد المحاسبة اللاحقة لها على كيفية تبويب المقابل المشروط. فإذا ما بُوِبَ المقابل المشروط كحقوق ملكية عندئذٍ لا يتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة ويتم المحاسبة عن التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. أما بالنسبة للمقابل المشروط المُبَوَب كأصلٍ أو كالتزام مالي فيتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، أو معيار المحاسبة االمصري رقم ٢٨ "المخصصات الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة لتجميع الأعمال الذي يتحقق على مراحل فيُعاد قياس حصة المجموعة التي كانت تحتفظ بها في حقوق ملكية الشركة المُستحوذ عليها وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ (أي في التاريخ الذي تحصُل فيه المجموعة على سيطرة)، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة - إن وجدت - ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة للمبالغ التي نشأت عن حصة المجموعة في الشركة المُستحوذ عليها - خلال الفترات السابقة لتاريخ الاستحواذ - والتي كان قد سبق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر، فيُعاد تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر عندما يكون من المناسب اتباع تلك المعالجة فيما لو كانت تلك الحصة قد تم استبعادها.

ج- **إستثمارات فى شركات تابعة**

تتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في شركاتها التابعة التي لا تؤدى إلى فقدان السيطرة عليها كمعاملاتٍ ضمن حقوق الملكية. ويتم تعديل القيم الدفترية لحقوق المجموعة وأصحاب الحصص غير المسيطرة بما يعكس التغيرات في أنصبتهم النسبية في الشركات التابعة. ويُعترف بأية فروق بين المبالغ التي يتم تعديل حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمقابل المُستلم أو المدفوع مباشرةً بحقوق الملكية وتُنسب لمُلاّك الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة سيطرتها على شركةٍ تابعة فإن أرباح أو خسائر الاستبعاد يتم احتسابها بالفرق بين:

أ. إجمالي القيمة العدلة للمقابل المُستلم أو المستحق بالإضافة إلى القيمة العادلة للجزء المتبقي المُحتفظ به من الاستثمار و

ب. القيم الدفترية السابقة لأصول الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) والتزاماتها وأي حقوقٍ لأصحاب الحصص غير المسيطرة فيها.

وعندما تكون للشركة التابعة التي فُقدت السيطرة عليها أصولاً مثبتة بقيمةٍ ناتجةٍ عن إعادة تقييم أو بالقيمة العادلة ويكون قد سبق الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة المتعلقة بها بالدخل الشامل الآخر وتجميعها بحقوق الملكية، عندئذٍ يتم المحاسبة عن المبالغ السابق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر وتجميعها بحقوق الملكية كما لو كانت الشركة الأم قد قامت باستبعاد تلك الأصول مباشرةً (مثال ذلك: إدراجها في الأرباح أو الخسائر أو تحويلها مباشرةً للأرباح المرحلة كما هو محدد بالمعايير المصرية للتقارير المالية ذات الصلة).

وتُعدُ القيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الاستثمار في تلك الشركة (التابعة سابقاً) في تاريخ فقدان السيطرة إما بمثابة القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى بغرض المحاسبة اللاحقة عن الاستثمار طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية"، أو بمثابة التكلفة عند الاعتراف الأولى باستثمارٍ في شركةٍ شقيقة أو في شركةٍ تخضع لسيطرةٍ مشتركة حسبما يكون ذلك ملائماً.

د- **الاضمحلال فى قيمة الأصول المالية**

تقوم المجموعة فى نهاية كل سنة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بهذا الأصل المالى.

يتم تقدير خسارة الاضمحلال فى قيمة كل أصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض فى القيمة المتوقع تحصيلها من مديونيات العملاء حيث يتم الاعتراف بحساب مستقل للانخفاض في قيمتها. وعندما تصبح مديونية العميل غير قابلة للتحصيل يتم إعدامها خصما على حساب الاضمحلال والذى يضاف إليه أى متحصلات لاحقة من ديون سبق إعدامها. هذا وتثبت كافة التغيرات التى تحدث على القيمة الدفترية لذلك الحساب بقائمة الأرباح أو الخسائر.

فإذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال فى قيمة الأصول المالية بخلاف أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ثم حدث وأن انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذى لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار فى تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتى سبق الاعتراف بخسائر الاضمحلال فى قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر فلا يتم رد الانخفاض اللاحق فى قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ه- **الأصول الثابتة واهلاكاتها**

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الاضمحلال فى قيمتها فيما عدا الأراضى والتى تظهر بالتكلفة مخصوماً منها الاضمحلال فى قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن العام المالية التى تم تحمل تلك المصروفات خلالها. تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر.

تثبت الأصول التى لاتزال فى طور الإنشاء تمهيدا لاستخدامها فى أغراض إنتاجية أو إدارية بالتكلفة مخصوما منها الاضمحلال فى قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام فى الأغراض التى اقتنيت من أجلها طبقا لنفس الأسس المتبعة فى إهلاك الأصول الثابتة السابق ذكرها.

يتم الإعتراف بالإهلاك كمصروف فى الأرباح أو الخسائر ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بخلاف الأصول تحت الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) والأراضى بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجى المتوقع لها ووفقاً للمعدلات التالية:

بيان الأصل	العمر الإنتاجى المقدر بالسنوات	معدل الإهلاك
مبانى وإنشاءات	٥٠	٢٪
ديكورات وتجهيزات	٥ أو مدة العقد أيهما أقل	٢٠٪
آلات ومعدات	٨ : ٤	١٢,٥٪ : ٢٥٪
وسائل نقل وانتقال	٦,٧ : ٤	١٥٪ : ٢٥٪
أثاث ومعدات مكتبية	١٦,٧ : ٤	٦٪ : ٢٥٪

و- مشروعات تحت التنفيذ

تثبت مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة مخصوما منها أي إنخفاض قد يطرأ على قيمتها الدفترية، وتتضمن تكلفة تلك المشروعات كافة التكاليف المتعلقة بإقتناء الأصل حتى يصبح صالحا للاستخدام وعندها يبدأ حساب إهلاك لتلك الأصول طبقا للأسس المستخدمة في إهلاك الأصول الثابتة. هذا وتحمل مشروعات تحت التنفيذ بتكلفة المشروعات الجديدة والمعدات المشتراه التي لم يتم استخدامها بعد.

ز- الاعتراف وقياس الإيراد

الإيرادات الناتجة عن بيع سلع

مبيعات السلع

يجب على المنشأة ان تعترف بما تم تخصيصه من سعر المعاملة (الذى يستثنى تقديرات المقابل المتغير المقيدة) لالتزام أداء كإيراد عند (أو على مدار) الوفاء بالتزام أداء. ويجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد وممارساتها التجارية المعتادة لتحديد سعر المعاملة .وسعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيها مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة (على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة). يتضمن المقابل المتعهد به في عقد مع عميل مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما.

يجب على المنشأة أن تقوم بالمحاسبة عن عقد مع عميل يقع ضمن نطاق هذا المعيار فقط عند استيفاء جميع الضوابط التالية:

أ- أطراف العقد قد اتفقت على العقد (خطياً أو شفاهة، أو وفقا لممارسات تجارية معتادة أخرى) وأن تكون متعهدة بأداء التزاماتها؛

ب- بإمكان المنشأة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها؛ و

ج- بإمكان المنشأة تحديد شروط سداد مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها؛ و

د- للعقد مضمون تجاري (أي أن يكون من المتوقع ان تتغير المخاطر، أو توقيت، أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة نتيجة للعقد)، و

من المرجح ان تقوم المنشأة بتحصيل المقابل الذي سيكون لها حق فيها فى مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل .وفي تقييم ما إذا كانت قابلية مبلغ المقابل للتحصيل مرجحة، فإنها يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار فقط قدرة العميل ونيتّها في أن يسدد ذلك المبلغ عندما يصبح مستحقا. وقد يكون مبلغ المقابل الذي سوف يكون للمنشأة الحق فيها أقل من السعر المبين في العقد إذا كان المقابل متغيرا نظرا لأن المنشأة قد تمنح العميل تخفيضاً سعرياً.

منح حكومية - دعم الصادرات

تعتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها أى من شركات المجموعة تعويضا عن نفقات أو خسائر حدثت فعلا بمثابة دعم مالي لا تقابله أية نفقات في المستقبل وتثبت ضمن الإيرادات الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لمبدأ أساس الأستحقاق بالإجمالى دون خصم الدمغات والرسوم الحكومية المرتبطة بالحصول على الايرادات في العام المالية حيث يتم اثبات هذه الدمغات والرسوم ضمن المصروفات العمومية التي يتم فيها الحصول على تلك المنح بناء على ما يتم تقديمه من مستندات واعتمادها من الجهات الرسمية.

الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبى مأخوذاً فى الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال على مدار العام حتى تاريخ الاستحقاق.

الإيرادات الأخرى

تثبت الإيرادات الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

ح- ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصرى كعملة القيد وعملة العرض باعتباره العملة الأساسية التى تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة الام وشركاتها التابعة (المجموعة). وتثبت المعاملات التى تتم بعملات بخلاف عملة القيد طبقا لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفى نهاية كل فترة مالية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصرى طبقا لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن العام المالية التى نشأت فيها. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها فلا يعاد ترجمتها.

ط- الضرائب

ضرائب الدخل

يتم تحديد الضرائب وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته، ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الضريبة المحتملة طبقاً لنتائج الفحص والدراسة التي تم إعدادها بمعرفة إدارة الشركة في هذا الشأن، وتتمثل قيمة ضريبة الدخل في مجموع الضريبة المستحقة عن العام والضرائب المؤجلة.

يتم تحديد الربح الضريبي للعام على أساس ربح العام. ويتم احتساب التزامات الشركة الضريبية عن العام باستخدام معدلات الضرائب المطبقة في تاريخ اعداد القوائم الماليه.

الضرائب المؤجلة

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقا للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. وبناء على ذلك يتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر لكل شركة من شركات المجموعة في تاريخ القوائم المالية بعبء الضريبة عن العام والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في العام التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة المركز المالي لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداولة.

ي- **المخزون**

يتم تقييم المخزون - فيماعدا مخزون التجزئة – بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية ايهما أقل. وتتضمن التكلفة كافة النفقات التى تحملتها المنشآة للوصول بالمخزون الى موقعة وحالته الراهنة، ويتم تحديد صافي القيمة البيعية على أساس سعر البيع المتوقع مخصوماً منه التكاليف المتوقع تحملها فى سبيل الإكتمال والبيع. ويتم تخفيض المخزون بقيمة الأصناف الراكادة وبطيئة الحركة طبقاً لتقديرات الأدارة وحركة المخزون.

وفيما يلى الأسس المتبعة فى تحديد تكلفة كافة أصناف المخزون:

- **خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار)**

يتم احتساب التكلفة طبقاً لسياسة المتوسط المرجح فى تسعير المنصرف من المخازن.

- **الإنتاج تحت التشغيل**

يتم احتساب التكلفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة طبقا لنسبة اتمام المنتج التام فى كل مرحلة انتاجية.

- **الإنتاج التام تصدير**

يتم احتساب التكلفة على أساس متوسط تكلفة الخامات المنصرفة خلال العام مضافا اليها التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

- **الإنتاج التام تجزئه**

يتم احتساب التكلفة على أساس تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ربح ملائمة. ويراعى عند تحديد هذه النسبة بنود المخزون التى تم تخفيض سعر بيعها إلى أقل من سعر بيعها الأصلى، هذا ويتم عادة استخدام نسبة هامش ربحية متوسط لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة.

- **بضاعة أمانة لدى الغير**

يتضمن بند بضاعة أمانة لدى الغير كل من خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار) والإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام تصدير والإنتاج التام تجزئه ويتم احتساب التكلفة لكل بند طبقا لطبيعة البند وحالة المخزون طبقا لطريقة تكليف كل بند من بنود المخزون السابق ذكرها.

ك- **الاضمحلال فى قيمة الأصول غير المالية**

تقوم إدارة المجموعة فى نهاية كل سنة مالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية فيما عدا المخزون لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال فى قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدي بغرض تحديد خسائر الاضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل.

وفى حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضا على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التى أمكن للمجموعة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة.

هذا وتتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الاستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فورا بقائمة الأرباح أو الخسائر.

عندما يتم فى فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو (للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية التى كان من الممكن أن يصل الاصل (الوحدة المولدة للنقد) اليها لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الاضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فورا بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ل- **المخصصات**

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما ينشأ على المجموعة إلتزام حالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج فى صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التى يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ المركز المالي إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالى فان القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى العام. وفى هذه الحالة يتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر.

القضايا القانونية

قد تكون الشركة طرفاً مدعى أو مدعى علية فى قضايا مختلفة أمام المحاكم. ويتم متابعة هذه القضايا بعناية من جانب ادارة الشركة والمستشار القانونى لها ويتم تقييمها بصورة دورية كما ان الشركة لا تتوقع أن يكون لها تأثير جوهرى على القوائم المالية للشركة وعندما يكون من المحتمل ان تسفر هذة القضايا عن التزامات مالية على الشركة فإنه يتم الاعتراف بمخصص فى القوائم المالية المجمعة وفقاً للفقرة السابقة (الايضاح رقم ١٣).

م- **مزايا العاملين قصيرة الأجل**

يتم الاعتراف بالأجور والمرتبات والأجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين على أساس الاستحقاق فى العام المالية التى أديت خلالها تلك الخدمات للمجموعة.

ن- **توزيعات الأرباح**

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على مساهمي الشركة الام وعلى أصحاب الحصص غير المسيطره بالشركات التابعة وكذا بنصيب مجلس الإدارة والعاملين فى تلك الأرباح كالتزام بالقوائم المالية فى العام التى يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمى المجموعة.

حصة العاملين فى الأرباح

طبقا للنظام الأساسي للشركة الام وشركاتها التابعة تخصص نسبة ١٠٪ كحصة للعاملين فى الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين لكل شركة. يتم الاعتراف بحصة العاملين فى الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام في العام المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمى الشركة. وحيث أن الالتزام القانونى بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين هو حق أصيل للجمعية العامة للمساهمين فانه لا يتم الاعتراف بالتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

س- **الاقتراض والتسهيلات الائتمانية**

يتم الاعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها المجموعة بالقيمة العادلة مخصوما منها تكلفة المعاملة. ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقا بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الاعتراف بقائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصلات النقدية من القروض (مخصوما منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها فى تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ع- **عقود إستئجار الأصول**

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة اخرى) المشترى المؤجر وأعادت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشترى المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشترى المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلى:

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هى عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨).

الايرادات من العقود مع العملاء لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) الايرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من اعادة الإستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي يتم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناء عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أى ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشترى.

يجب على المشترى المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر فى هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوى القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

أ- يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار.

ويجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافى مقدم بواسطة المشترى المؤجر للبائع المستأجر.

يجب على المنشأة قياس أى تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلى:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل.

الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

عقود الإيجار التى تكون الشركة فيها كمستأجر

فى تاريخ بداية عقد الإيجار يتم اثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التى يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفى هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولى لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

(أ) مبلغ القياس الأولى لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن فى الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافى للمستأجر.

(ب) أى دفعات عقد إيجار تمت فى او قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أى حوافز إيجار مستلمة،

(ج) أى تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،

(د) تقدير للتكاليف التى سيتكبدها المستأجر فى تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء فى تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أى مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر هبوط فى القيمة،

(ب) ومعدلة بأى إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولى لالتزام عقد الإيجار

يتم فى تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن فى الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الإقتراض الإضافى للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلى:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار،

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الإستئجار فى قائمة المركز المالى بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوى عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية فى نهاية فترة الإيجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوى على مكون إيجارى مع مكون إيجارى أو غير إيجارى واحد أو أكثر، (إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض فى العقد لكل مكون إيجارى على أساس السعر التناسبى المستقل للمكون الإيجارى والسعر المستقل الإجمالى للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفى نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجارى وأى مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفى تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار الماحسبة المصرية رقم (٤٨) المحاسب عنه بإعتباره عملية بيع للأصل:

أ) يجب على البائع المستأجر اللإستمرار فى الإعتراف بالأصل المحول، ويجب عليها الإعتراف بإلتزام مالى يساوى متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الإلتزام المالى بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧).

ف- تكلفة الاقتراض

يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بإنشاء الأصل إلى تكلفة هذا الأصل. ويتم رسملة تكلفة الاقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقعاً أن تتسبب فى خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه. وتعتبر تكاليف الاقتراض الأخرى مصروفات تحمل على العام التى تكبدت فيها شركات المجموعة هذه التكلفة.

عندما يتم الاقتراض بصفة عامة وتستخدم الأموال المقترضة فى اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض، فإنه يتم تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التى يمكن رسملتها باستخدام معدل للرسملة على الإنفاق الخاص بهذا الأصل. ويحسب هذا المعدل على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة وذلك بعد إستبعاد القروض التى تم إبرامها تحديداً بغرض إقتناء أصل بذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض. ويجب ألا تزيد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكلفة الاقتراض التى تم تكبدها خلال تلك العام.

عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة الإجمالية المتوقعة للأصل المؤهل عن القيمة التى يمكن استردادها منه أو عن صافى قيمته البيعية فإنه يتم تخفيض أو استبعاد تلك الزيادة من القيمة الدفترية طبقاً لمتطلبات المعايير الأخرى، وفي ظروف معينة فإن قيمة التخفيض أو الاستبعاد يتم تعليتها مرة أخرى علي القيمة الدفترية للأصل طبقاً لتلك المعايير الأخرى.

ص- البنوك الدائنة

تتمثل البنوك الدائنة فى قيمة تسويات الشيكات المستحقة والمصدرة من قبل الشركة فى تاريخ مركز المالى على الحسابات البنكية المدينة.

ق- الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً ملزماً بالشروط التعاقدية المرتبطة بالأداة.

الاعتراف والقياس المبدئي

يتم الاعتراف مبدئياً بالعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات المالية الأخرى عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم مبدئياً قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء ومدينون وأرصدة مدينة أخرى لا تنطوي على عنصر تمويلي هام) أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة للاستحواذ عليه أو إصداره وذلك للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم مبدئياً قياس الأرصدة المدينة التي لا تنطوي على عنصر تمويلي هام بسعر المعاملة.

التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وفقاً لقياسه: بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر – استثمارات الدين أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر – استثمارات الأسهم أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا تتم إعادة تصنيف الأصول المالية عقب الاعتراف بها مبدئياً ما لم تقم الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة تتم إعادة تصنيف كافة الأصول المالية التي تأثرت بهذا التغيير في أول يوم من أول فترة يتم إعداد تقارير بشأنها عقب التغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

يتم قياس استثمار الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال تتحقق أهدافه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- أن ينشأ عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات للمبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

عند الاعتراف المبدئي بأحد استثمارات الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، قد تقرر الشركة بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار ضمن الدخل الشامل الأخر. يتم اتخاذ هذا القرار بحسب كل استثمار على حدة.

فيما يتعلق بكافة الأصول المالية غير المصنفة على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كما هو موضح أعلاه، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتضمن ذلك كافة الأصول المالية المشتقة. عند الاعتراف المبدئي، قد تقرر الشركة بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفه غير ذلك.

الأصول المالية – تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم وفقاً لها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي تم أخذها بالاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وكيفية تفعيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات من الفائدة المتعاقد عليها، مع الاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، وتوافق مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقارير لإدارة الشركة بشأنها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء النشاط التجاري - على سبيل المثال، ما إذا كان يتم احتساب التعويض على أساس القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- مدى تعاقب وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن عمليات تحويل الأصول المالية إلى أطراف أخرى من خلال معاملات غير مؤهلة لإيقاف الاعتراف لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، وتستمر الشركة بالاعتراف بها.

إن الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف 'المبلغ الأصلي' على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها المقابل المالي للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط، تأخذ الشركة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي ينطوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية في حال عدم استوفاء هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة الأمور التالية:

- أحداث محتملة من شأنها أن تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية ؛
- الشروط التي قد يترتب عنها تغيير سعر الفائدة التعاقدي، بما في ذلك شروط السعر المتغير؛
- شروط الدفع المسبق ومدة فترة التمويل؛ و
- الشروط التي تحول دون مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، شروط عدم الرجوع).

تتوافق شروط الدفع المسبق مع مبدأ دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط إذا كانت قيمة الدفعات المسبقة تمثل بشكل جوهري المبالغ غير المسددة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشتمل على تعويض إضافي معقول لإنهاء العقد بشكل مُبكر. علاوة على ذلك، بالنسبة للأصول المالية التي يتم الاستحواذ عليها بخصم أو علاوة على القيمة التعاقدية الاسمية، فإن الشرط الذي يُجيز أو يتطلب الدفع المسبق بقيمة تمثل فعلياً القيمة التعاقدية الاسمية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية (ولكن غير المدفوعة) المستحقة (والتي قد تتضمن أيضاً تعويض إضافي معقول عن الإنهاء المبكر) يتم التعامل معه على أنه متوافق مع هذا المبدأ إذا كانت القيمة العادلة لشرط الدفع المسبق غير جوهرية عند الاعتراف المبدئي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك إيرادات الفائدة وتوزيعات الأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بإيرادات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

استثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بصافي المكاسب والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كدخل في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها أبدًا إلى الربح أو الخسارة.

الالتزامات المالية – التصنيف والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان مصنف على أنه محتفظ به للمتاجرة، أو كان يمثل أداة مشتقة، أو كان مصنف على هذا النحو عند الاعتراف المبدئي.

الالتزامات المالية

يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك مصروفات الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بمصروفات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

إيقاف الاعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية بالحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق التعاقدية بالحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها بصورة فعلية تحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي، أو من خلال معاملة لا تقوم الشركة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية ولكنها لا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

تبرم الشركة معاملات تقوم بموجبها بتحويل أصول معترف بها ضمن بيان المركز المالي، ولكنها تحتفظ بكافة أو معظم مخاطر وامتيازات ملكية الأصول المحولة. في مثل هذه المعاملات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المحولة.

الالتزامات المالية

تقوم الشركة بإيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما تتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاؤها. تقوم الشركة أيضاً بإيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المشطوبة والثمن المدفوع (بما في ذلك أية أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات متحملة) ضمن الأرباح أو الخسائر.

المقاصة

تتم مقاصة الأصول المالية والالتزامات المالية، ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي، وذلك فقط عندما يكون لدى الشركة حق واجب النفاذ بمقاصة المبالغ ويكون لديها رغبة إما في تسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ، أو تحصيل الأصول وتسوية الالتزامات بصورة متزامنة.

انخفاض قيمة الأصول

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقود

تعترف الشركة بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة؛
- استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛ و
- أصول العقود.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر:

- سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ و
- سندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

تقوم الشركة بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تأخذ الشركة بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة للشركة والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الشركة دون لجوء الشركة لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ أو
- أن يكون الأصل المالي مستحق منذ فترة تزيد عن ١٨٠ يوماً.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من١٢ شهر).

تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها).

يتم تخفيض خسائر الائتمان المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

تقوم الشركة في تاريخ إعداد القوائم المالية ما إذا كانت الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر قد تعرضت لانخفاض ائتماني. يعتبر الأصل المالي أنه 'تعرض لانخفاض ائتماني' عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة الموضوعية على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني على البيانات الملحوظة التالية:

- أزمة مالية حادة للمدين؛
- إخلال بالعقد مثل التعثر في السداد؛
- إعادة جدولة قرض أو سلفة من الشركة بناء على شروط ما كانت الشركة لتقبلها في ظروف أخرى؛ أو
- أن يكون من المحتمل تعرض المدين للإفلاس أو إعادة جدولة مالية أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم استقطاع مخصصات خسائر الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

فيما يتعلق بسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، يتم تحميل مخصص الخسائر على الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن الدخل الشامل الأخر.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه.

تتوقع الشركة عدم استرداد جزء كبير من المبالغ المشطوبة. إلا أن الأصول المالية المشطوبة قد تظل خاضعة لأنشطة تنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ إعداد القوائم المالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر تعرضها لانخفاض في القيمة. في حال وجود ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول معاً في أصغر مجموعة أصول تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام المستمر لها وتكون مستقلة إلى أبعد الحدود عن التدفقات النقدية الداخلة للأصول أو الوحدات المنتجة للنقد الأخرى.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد في قيمته من الاستخدام أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته القابلة للاسترداد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأية شهرة تجارية مخصصة للوحدة المنتجة للنقد، ثم لتخفيض القيم الدفترية للأصول الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد على أساس تناسبي.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك، في حال لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

طريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقةٍ لإحتساب التكلفة المستهلكة لأداة الدين ولتوزيع إيراد الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال وتكاليف المعاملة وأية علاوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداة الدين - أو على مدى فترةٍ زمنيةٍ أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً – بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولي به.

يُعتَرَف في الأرباح أو الخسائر بالأيراد من أدوات الدين التى تُقاس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفائدة الفعالة، ويُعرَض إيراد الفوائد هذا ضمن بند "إيرادات التمويل".

ر- النقدية و ما فى حكمها

تشمل النقدية وما فى وما فى حكمها النقدية بالخزينة والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لاجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

ش- العملاء

لا تحمل أرصدة العملاء بأى عائد وتثبت بالقيمة الاسمية وتخفض بقيمة الانخفاض اللازم المتوقع لمقابلة المديونيات التى من غير المتوقع تحصيلها.

ت- الموردون

لا تحمل أرصدة الموردين بأى فائدة وتثبت بالقيمة الاسمية.

ث- الاحتياطى القانونى

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسى للشركة الام وشركاتها التابعة فإن ٥٪ من صافي الربح السنوى يجب تحويلها إلى الاحتياطى القانونى حتى يبلغ رصيد الاحتياطى ٥٠٪ من رأس المال المصدر وهذا الاحتياطى غير قابل للتوزيع.

خ- قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتكون بند النقدية وما فى حكمها من نقدية بالخزينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك التى لا يتجاوز آجالها ٣ أشهر.

ذ- نصيب السهم فى الأرباح

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح، يتم حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام، ولتحديد صافي ارباح العام الخاصة بحاملى الاسهم العادية يتم خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الادارة من الارباح.

ض- مصادر استنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٤) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة فى السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة فى تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التى لا يتم تداولها فى السوق النشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التى تعتمد على أحوال السوق فى تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

ظـ **المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة**

تتمثل الأطراف ذوي العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة والتى تنشأ بين المنشأة وبين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة وذلك بالإضافة الى العلاقة التى تنشأ بين الشركة وبين الأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة ويكون لهم تأثير قوى على اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، وتطلق المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على جميع العمليات والمعاملات وتبادل الموارد والخدمات والالتزامات التى تنشأ بين المنشأة وبين هؤلاء الأطراف.

تتم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بذات أسس التعامل مع الغير وفقاً لاسعار السوق والتي يتم اعتمادها من الجمعية العمومية بعقود معاوضة سنوية.

٦- **الأصول الثابتة (بالصافى)**

	أراضى*	مبانى وإنشاءات*	ديكورات و تجهيزات	آلات و معدات	وسائل نقل وإنتقال	أثاث ومعدات مكتبية	الإجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٨٢ ٣٩٣ ٨٦٥	١٥٣ ٧٢١ ٢٢٦	٧ ٠٠٤ ١٦٦	٣٦٥ ٦٥٥ ٣٧٦	١٧ ١٥٠ ٥٢٦	٤٢ ٦٠١ ٧٦٢	٦٦٨ ٥٢٦ ٩٢١
الإضافات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤٢ ٨٧١ ٦٥٠	٩٢ ٣٠٢ ٠٥٤	٧٦١ ٩٧٠	٢٠ ٢١٧ ٥٦٣	١١٩ ٠٠٠	٣ ٨٧٠ ٠٣٥	١٦٠ ١٤٢ ٢٧٢
الإستبعادات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	--	--	(٢ ٢٩٩ ٦٣٤)	(٢٤٣ ٣٦٢)	(٢٣ ٠٨٣)	**(٢ ٥٦٦ ٠٧٩)**
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٢٥ ٢٦٥ ٥١٥	٢٤٦ ٠٢٣ ٢٨٠	٧ ٧٦٦ ١٣٦	٣٨٣ ٥٧٣ ٣٠٥	١٧ ٠٢٦ ١٦٤	٤٦ ٤٤٨ ٧١٤	٨٢٦ ١٠٣ ١١٤
الإضافات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	--	٩ ٧٢٦ ٠٥٤	١٩٤ ٢٥٠	١٥ ٠٦٥ ٧٤٥	٣ ١٣٣ ٩٧٨	٣ ٢٠٠ ٨٦٦	٣١ ٣٢٠ ٨٩٣
الإستبعادات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	--	--	--	(٣ ٨٠٣ ٠٤٠)	(٥٩٢ ٨٤٥)	(١ ٠٨٨ ١٩٩)	**(٥ ٤٨٤ ٠٨٤)**
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٢٥ ٢٦٥ ٥١٥	٢٥٥ ٧٤٩ ٣٣٤	٧ ٩٦٠ ٣٨٦	٣٩٤ ٨٣٦ ٠١٠	١٩ ٥٦٧ ٢٩٧	٤٨ ٥٦١ ٣٨١	٨٥١ ٩٣٩ ٩٢٣
مجمع الاهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	--	٣٥ ٧٠٢ ٥٩٤	٢ ٢٢٦ ٦١٠	٢١٦ ٣٦٩ ٩٧٤	٤ ٤١٧ ٥٣٤	٣٢ ٧٦٥ ٦١١	٢٩١ ٤٨٢ ٣٢٣
إهـــــلاك الفترة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ **	--	٤ ٧٤٥ ٨٣٧	١ ٧١٠ ٣٠٤	٢٦ ١٦٠ ٦٣٤	١ ٣٠٥ ٤٩٢	٢ ٧٢٠ ١٦٨	٣٦ ٦٤٢ ٤٣٥
إهلاك فرق القيمة العادلة للاصول الناتجة من تجميع الاعمال ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	٢ ٦٦٣ ٦٤٠	--	--	--	--	٢ ٦٦٣ ٦٤٠
مجمع إهلاك الاستبعادات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	--	--	(٨٤٢ ٠٤٩)	(١٠٦ ٤٧١)	(٢١ ٦٨٥)	**(٩٧٠ ٢٠٥)**
مجمع الاهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	--	٤٣ ١١٢ ٠٧١	٣ ٩٣٦ ٩١٤	٢٤١ ٦٨٨ ٥٥٩	٥ ٦١٦ ٥٥٥	٣٥ ٤٦٤ ٠٩٤	٣٢٩ ٨١٨ ١٩٣
إهـــــلاك الفترة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	--	٣ ٥٥٠ ٦٥٥	٩٤٩ ٠٣٦	٢٦ ٣٨٢ ٥٩٠	١ ٣٥٧ ١٤٥	٣ ٢١٩ ١٢٧	٣٥ ٤٥٨ ٥٥٣
إهلاك فرق القيمة العادلة للاصول الناتجة من تجميع الاعمال ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	--	٢ ٦٣٩ ٠٥٠	--	--	--	--	٢ ٦٣٩ ٠٥٠
مجمع إهلاك الاستبعادات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	--			(٣ ٦٨٧ ٦٥٤)	(٥٥٨ ٣٠٤)	(١ ٠٠٤ ٠٤٦)	**(٥ ٢٥٠ ٠٠٤)**
مجمع الاهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	--	٤٩ ٣٠١ ٧٧٦	٤ ٨٨٥ ٩٥٠	٢٦٤ ٣٨٣ ٤٩٥	٦ ٤١٥ ٣٩٦	٣٧ ٦٧٩ ١٧٥	٣٦٢ ٦٦٥ ٧٩٢
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٢٥ ٢٦٥ ٥١٥	٢٠٦ ٤٤٧ ٥٥٨	٣ ٠٧٤ ٤٣٦	١٣٠ ٤٥٢ ٥١٥	١٣ ١٥١ ٩٠١	١٠ ٨٨٢ ٢٠٦	٤٨٩ ٢٧٤ ١٣١
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٢٥ ٢٦٥ ٥١٥	٢٠٢ ٩١١ ٢٠٩	٣ ٨٢٩ ٢٢٢	١٤١ ٨٨٤ ٧٤٦	١١ ٤٠٩ ٦٠٩	١٠ ٩٨٤ ٦٢٠	٤٩٦ ٢٨٤ ٩٢١

تم توزيع إهلاك العام وبيانه كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيــه مصرى	جنيــه مصرى
تكلفة المبيعات	٢٦ ٣٨٢ ٥٩٠	٢٦ ١٦٠ ٦٣٤
مصروفات بيع وتوزيع	٩٤٩ ٠٣٦	١ ٧١٠ ٣٠٤
مصروفات عمومية وإدارية	١٠ ٧٦٥ ٩٧٧	١١ ٤٣٥ ١٣٧
	٣٨ ٠٩٧ ٦٠٣	٣٩ ٣٠٦ ٠٧٥

* تم تطبيق الفقرة رقم ١٠٠ معيار المحاسبة المصرى الخاصرقم ٤٩ "عقود التأجير" والمتعلقة بمعالجة البيع مع إعادة الاستئجار المتخذ فى جوهره شكل من أشكال التمويل الخاص بالشركة (يرجع للإيضاح رقم ٢٧)

** تتضمن إضافات الاصول الثابتة أصول محولة من مشروعات تحت التنفيذ بمبلغ ٠١١ ١٨٦ ٢ جنيه مصرى

*** لايوجد أي رهن عقارى على الأصول الثابتة وكافة الأصول مملوكة للشركة ولا يوجد أى قيود على ملكية الأصول الثابتة ولا يوجد أصول متوقفة عن الانتاج.

**** يتمثل رصيد الأصول المعنوية فى قيمة الأسم والسمة التجارية (نادين برنت) بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ جنيه مصرى وذلك ضمن عقد شراء أصول شركة نادين برنت بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٧- **مشروعات تحت التنفيذ**

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
ماكينات وأعمال انشائية	٤ ٣٤٣ ١٨٩	٦ ٠٩٢ ٥٤٩
أراضي	٤ ٣٠٩ ٧٩٦	٣ ٠٦٤ ١٢٨
	٨ ٦٥٢ ٩٨٥	٩ ١٥٦ ٦٧٧

٨- **الشهرة**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
الشهرة	٩ ٤٢٨ ٣١٥	٩ ٤٢٨ ٣١٥
الإضمحلال فى قيمة الشهرة	(٩ ٤٢٨ ٣١٥)	(٩ ٤٢٨ ٣١٥)
	--	--

- نتجت الشهرة عن عملية إقتناء شركة المصرية للتريكو والجاهز التى قامت بها الشركة كالتالى:

أســـــم الشـــركة	تاريخ الإقتناء الفعلى	حقوق المجموعة فى القيمة العادلة من صافى أصول الشركة التابعة *	تكلفة الاقتناء المباشرة وغير المباشرة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
المصرية للتريكو والجاهز	٢٠١٥/٩/١٥	١٠ ٤١١ ٦٦٠	١٩ ٨٣٩ ٩٧٥	٩ ٤٢٨ ٣١٥
إجمالى الشهرة				**٩ ٤٢٨ ٣١٥**

* تم تقدير القيمة العادلة لصافي أصول الشركة من خلال تقدير القيمة السوقية للاصول الثابتة بالأضافة الى القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة حيث أنها لا تختلف جوهرياً فى قيمتها العادلة عن القيمة المسجلة بدفاتر الشركة فى تاريخ الاستحواذ.

تقوم المجموعة باختبار الإضمحلال فى قيمة الشهرة سنوياً أو بصورة منتظمة إذا كانت هناك مؤشرات بأن الشهرة قد تعرضت إلى الإضمحلال فى قيمتها.

هذا يتم احتساب القيمة الاستردادية للوحدات المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة باستخدام طريقة القيمة الاستخدامية. وتتعلق الافتراضات الرئيسية المستخدمة فى احتساب القيمة الاستخدامية بمعدلات الخصم والتغيرات المتوقعة فى أسعار البيع والتكاليف المباشرة. وتقوم الإدارة بتقدير معدلات الخصم باستخدام معدلات ما قبل الضريبة التى تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالوحدات المولدة للنقد.

هذا وقد قامت الشركة بإدراج إضمحلال على قيمة الشهره ولذلك لعدم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح المتوقعة منها.

٩- **المخزون (بالصافى)**

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
إنتاج تحت التشغيل وإنتاج تام	٤٢٤ ٢٥١ ٢٠٣	٣٦٢ ٧٣٣ ٦١٦
خامات رئيسية	١٨٧ ٥٢٨ ١٦٣	١٦٣ ٣٧٦ ٤٤٣
قطع غيار	٢٣ ٠٥٥ ٨٠٥	١٨ ٨١٣ ٥٨٢
مواد تعبئة وتغليف	١٥ ٣٠٧ ٣٨٢	١٣ ٧١٣ ١٤٥
أمانات لدى الغير	٦٦ ٣٩٢	٢ ٥٩٩ ١١٢
بضاعة بالطريق	١ ٦٤٠ ١٩٠	٨١٨ ٩٧٥
إعتمادات مستندية لشراء بضاعة	٩٥ ٠٠٠	٦٩ ٩٣٩
	٦٥١ ٩٤٤ ١٣٥	٥٦٢ ١٢٤ ٨١٢
يخصم : الإنخفاض فى قيمة المخزون (إيضاح ١٤)	(٧ ٦٤٩ ٩٦٠)	(٧ ٦٤٩ ٩٦٠)
	٦٤٤ ٢٩٤ ١٧٥	٥٥٤ ٤٧٤ ٨٥٢

١٠- **عملاء وأوراق قبض (بالصافى)**

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
عملاء	٢٢٠ ٢٠٨ ٢٠٨	٢٦٥ ٨٧٩ ٤٦١
أوراق قبض	١٢١ ٠٠٥ ٢٠٢	١٤٥ ٢٢٠ ٨٧٨
	٣٤١ ٢١٣ ٤١٠	٤١١ ١٠٠ ٣٣٩
يخصم : الخسائر الائتمانية المتوقعة (ايضاح رقم ١٤)	(٢٩ ٢٢٧ ٧٩٦)	(٢٩ ٥٠٣ ٥٠٢)
	٣١١ ٩٨٥ ٦١٤	٣٨١ ٥٩٦ ٨٣٧

١١- **مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافى)**

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
إيرادات مستحقة – دعم الصادرات **	٩٥ ٠٨٢ ٢٢٦	٦٢ ٢٤٠ ٩١٤
دفعات مقدمة موردين	٥٨ ٧٣٧ ٦٢٦	٢٧ ٧٦٠ ٩٩٤
مصلحة الضرائب – خصم من المنبع	١٩ ٧٨٠ ٠٦٤	٢٢ ٩٥٥ ٢٨٤
مصلحة الضرائب – مسدد تحت حساب الفحص الضريبى	١٢ ٧٢٩ ٥٧٨	١٢ ٠٧٣ ٦٦٥
تأمينات لدى الغير	٨ ٨٥٠ ٠٧٤	٧ ٠٠٨ ٧٠٣
مصلحة الضرائب – دفعات مقدمة	٧ ٧٤٥ ٧٦٦	٧ ٩٤٢ ٢٦٩
مصروفات مدفوعة مقدماً	٥ ٠٦٦ ٣٨٢	٤ ٢٩٢ ٧١٧
مصلحة الضرائب - الضريبة على القيمة المضافة (المبيعات سابقاً)	٨٦٠ ٠٤٦	١١ ٢١٥ ٢٧٣
عهد وسلف عاملين	٧٨٦ ٦٢٣	٢٥٠ ١٤٢
خطابات ضمان	٣٢٢ ٩١٥	١٠٦ ٩١٥
مصلحة الضرائب – ضرائب الدمغة	٧٤ ٢٧٤	٧٤ ٢٧٤
دفعات مقدمة - دعاية واعلان	--	٤٠٩ ٥١٧
أرصدة مدينة أخرى	٧ ١٠٥ ٠٨٧	٥ ٠٥٠ ٧٠٦
	٢١٧ ١٤٠ ٦٦١	١٦١ ٣٨١ ٣٧٣
يخصم : الإضمحلال فى الأرصدة المدينة الأخرى (ايضاح ١٤)	(٣ ٠٧٥ ٥٦٧)	(٣ ٠٧٥ ٥٦٧)
	٢١٤ ٠٦٥ ٠٩٤	١٥٨ ٣٠٥ ٨٠٦

** تم اطلاق مبادرة السداد النقدي الفوري للمصدرين بناء على تعليمات رئيس الجمهورية والتى تتيح السداد الفوري لهذه المستحقات بخصم تعجيل سداد ١٥٪ من إجمالي القيمة وتسهم المبادرة الجديدة في توفير سيولة نقدية تُمَكن شركات القطاع التصديري من الوفاء بالتزاماتها الأمرالذى ادى الى قيام الشركة بتحصيل المبالغ المستحقة لدى صندوق دعم الصادرات وتطبيقا للمبادرة سالفة الذكر الامر الذى ادى الى قيام الشركة بتحمل عمولة سداد معجل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٣٩٠ ١٤٠ ٤ حنيه مصرى مقابل مبلغ ٧٤٥ ٠٩٠ ١١ جنيه مصرى عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٢- **النقدية وما فى حكمها**

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
نقدية بالخزينة	٨ ٠١١ ٣٢٢	٦ ٣٣٠ ٣٩٢
حسابات جارية لدى البنوك	٩٩ ٠٧١ ٠٨٨	١٠٢ ٦٢٩ ٠٧٥
شيكات تحت التحصيل	٣ ٨٦٤ ٦٦٤	١ ٣٣٥ ١٤٧
	١١٠ ٩٤٧ ٠٧٤	١١٠ ٢٩٤ ٦١٤

ولغرض اعداد التدفقات النقدية تمثل النقدية وما في حكمها فيما يلى:

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رصيد النقدية وما في حكمها	١١٠ ٩٤٧ ٠٧٤	١١٠ ٢٩٤ ٦١٤
(يخصم) رصيد البنوك الدائنة	--	(٢٠٩ ٨٩٢)
	١١٠ ٩٤٧ ٠٧٤	١١٠ ٠٨٤ ٧٢٢

١٣- المخصصات

البيـــان	الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢١	الحـركـة خـلال العـام			الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		المكون	انتفى الغرض منه	المستخدم	
	جنيـه	جنيـه	جنيـه	جنيـه	جنيـه
مخصصات	٦١ ٢١١ ٢٩٩	٣٧٦ ٦٣٨	(١١٧ ٧٢٤)	(١٢ ١٨٥ ٨٦٢)	٤٩ ٢٨٤ ٣٥١
الإجمالى	**٦١ ٢١١ ٢٩٩**	**٣٧٦ ٦٣٨**	**(١١٧ ٧٢٤)**	**(١٢ ٢٨٥ ٨٦٢)**	**٤٩ ٢٨٤ ٣٥١**

* وتمثل هذه المخصصات القيمة التى يتم الاعتراف بها كأفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ المركز المالى، هذا وتتعلق تلك المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة.

١٤- الإنخفاض والاضمحلال فى قيم الأصول:

البيـــان	الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢١	الحـركـة خـلال العـام			الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		ما تم تسجيله بقائمة الارباح أو الخسائر	ما تم رده لانتفاء الغرض منه	مستخدم	
	جنيـه	جنيـه	جنيـه	جنيـه	جنيـه
الانخفاض فى قيمة المخزون (إيضاح رقم ٩)	٧ ٦٤٩ ٩٦٠	--	--	--	٧ ٦٤٩ ٩٦٠
الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم ١٠) *	٣٦ ٦١١ ٤٧٧	٥ ٠١٠ ٨٤٦	(٤٨٩ ٢٢٥)	(١١ ٩٠٥ ٣٠٢)	٢٩ ٢٢٧ ٧٩٦
الإضمحلال فى قيمة الأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح رقم١١)	٣ ٠٧٥ ٥٦٧	--	--	--	٣ ٠٧٥ ٥٦٧
الاضمحلال فى قيمة الشهرة (إيضاح رقم ٨)	٩ ٤٢٨ ٣١٥	--	--	--	٩ ٤٢٨ ٣١٥

* لأغراض تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم "٤٧" الأدوات المالية تم تعديل رصيد أول المدة للخسائر الائتمانية المتوقعة "إيضاح رقم ٢٩".

١٥- تسهيلات إئتمانية

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
البنك العربى الافريقى الدولى	١١٥ ٨٢١ ١٩٤	٥٥٣ ٠٧٧ ١٨٢
البنك التجارى الدولى	٨٠٤ ٠٣٥ ١٩٤	٨٤٢ ٧٠٤ ٢٥٢
بنك قطر الوطنى الاهلى	٢٨٣ ٩٣٠ ٢٢٢	١٧٨ ٥٨٩ ١٩٨
مصرف أبو ظبى الاسلامي	٣٥٤ ٠٥٢ ١٠٠	٢١٠ ٦٠٢ ١٤٤
بنك التجارى وفا	٠٤٢ ٤٠١ ١٦	٨٥١ ٠٩٤ ٢٧
بنك القاهرة	--	٤٤٨ ٠١١ ١
	٥٩٨ ٢٤٠ ٧٢٨	٠٨٢ ٠٨٠ ٨٠٦

البنك التجارى الدولى

تتمثل التسهيلات الإئتمانية الخاصة بالبنك التجارى الدولى في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ١٢,٣٧٩ مليون دولار امريكى أو ما يعادله بالعملة المحلية بفائدة ٠,٠٥٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي فى حالة الإستخدام بالعملة المحلية بواقع ٠,٠٥٪ عموله على اعلى رصيد مدين خلال الشهر أو ٣,٢٥٪ علاوة على سعر الليبور فى حالة الإستخدام بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً وبواقع ٠,٠٥٪ عمولة على أعلى رصيد مدين خلال الشهر.

البنك العربى الافريقى

تتمثل التسهيلات الإئتمانية الخاصة بالبنك العربى الأفريقى في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ١٢ مليون دولار امريكى بفائدة ١٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي بحد ادني ١١,٧٥٪ فى حالة الإستخدام بالعملة المحلية أو ٢,٧٥٪ علاوة على سعر الليبور بحد ادنى ٤٪ للبنك فى حالة الإستخدام بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً بواقع ٠,١٪ عمولة على أعلى رصيد مدين خلال الشهر.

مصرف أبوظبى الإسلامى

تتمثل التسهيلات الإئتمانية الخاصة بمصرف أبوظبى الإسلامى في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٩٥ مليون جنيه مصرى بفائدة ٢٪ علاوة على متوسط سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي فى حالة الإستخدام بالعملة المحلية أو ٣,٢٥٪ علاوة على سعر الليبور فى حالة الإستخدام بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً.

بنك قطر الوطنى الأهلى

تتمثل التسهيلات الإئتمانية الخاصة ببنك قطر الوطنى في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٧ مليون دولار امريكى أو ما يعادلهم بالعملة المحلية أوالأجنبية بفائدة ١٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي فى حالة الإستخدام بالعملة المحلية أو ٣,٢٥٪ علاوة على سعر الليبور فى حالة الإستخدام بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً بواقع ٠,١٪ عمولة على أعلى رصيد مدين خلال الشهر. بالاضافة الى تسهيلات إئتمانية بقيمة ٣٠ مليون جنيه مصرى بفائدة ١٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي وبواقع ٠,٠٥٪ عمولة على أعلى رصيد مدين خلال الشهر.

بنك التجارى وفا

تتمثل التسهيلات الإئتمانية الخاصة ببنك التجارى وفا في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٢٠ مليون جنيه مصرى بفائدة ٢,٥٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي.

بنك القاهرة

تتمثل التسهيلات الإئتمانية الخاصة ببنك القاهرة في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى بفائدة ٠,٤٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي. هذا وقد تم الغاء التسهيل من البنك بعد سداد كامل المديونية.

* جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من كافة البنوك للشركة بضمان أوامر توريد من عملاء خارجيين والشركة ملتزمة بسداد تلك الالتزامات فى مواعيدها بانتظام.

١٦- القروض

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى

البنك العربي الافريقي الدولي

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٦ ٧٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً بتاريخ ١ يونيه ٢٠١٥ وذلك بغرض تمويل الاحتياجات الرأسمالية للشركة لاستكمال متطلبات الشركة مصنع الاسكندرية للملابس الجاهزة بدون فوائد وعليه تم اثبات القرض بالقيمة الحالية و اثبات الفرق فى حساب الفوائد الدائنة (ايضاح رقم ٢٣) ويتم سداد القرض على ستين (٦٠) قسط شهري متساويا إعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٥ حتى ١ يونيو ٢٠٢٠ بواقع مبلغ ١١٢ ٠٠٠ جنيه مصرى لكل قسط ما عدا القسط الاخير فيبلغ قيمته ٩٢ ٠٠٠ جنيه مصرى. ايضا في إطار التوسعات التى تقوم بها الشركة فى نشاطها الاستثمارى قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً بتاريخ ١ يونيه ٢٠١٥ وذلك بغرض تمويل الاحتياجات الرأسمالية للشركة لاستكمال متطلبات الاستحواذ على الشركة المصرية للتريكو والجاهز – أتك – شركة مساهمة مصرية بفائدة تعادل سعر الإقتراض المعلن من البنك المركزى ويتم سداد القرض على ستين (٦٠) قسطاً شهرياً متساويا إعتباراً من ١ يونيو ٢٠١٦ حتى ١ مايو ٢٠٢١ بواقع مبلغ ٩٢ ٠٠٠ جنيه مصرى لكل قسط ما عدا القسط الاخير بمبلغ ٧٢ ٠٠٠ جنيه مصرى بضمان شيكات بقيمة الأقساط ولا يوجد اى رهن عقارى او تجارى على الشركة.

-- ٤٤٠ ٠٠٠

بنك قطر الوطني الأهلي

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٣٠٠٠ ٠٠٠ دولار امريكى بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧ وذلك بغرض تمويل و/أو اعاده تمويل شراء الات ومعدات لخدمة نشاط الشركة. مدة هذا القرض ٥ سنوات متضمنه سنة فتره سحب والتى تنتهى فى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨ بعدها يتم سداد اصل قيمة القرض على عدد (١٦) سته عشر قسطاً ربع سنوياً متساوى القيمه وتبلغ قيمة كل قسط مبلغ وقدره ١٨٧ ٥٠٠ دولار أمريكى فقط ويستحق القسط الاول فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ويستحق القسط الثانى فى ٢٦ مايو ٢٠١٩ وهكذا على التوالى كل ثلاثه اشهر وحتى استحقاق القسط السادس عشر فى ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢ بفائده سنويه ٤,٥٪ علاوه على سعر الليبور سنة او سعر الاقراض لليورو ايهما اعلى وكذلك عموله اعلى رصيد مدين بواقع ٠,١٪ شهرياً. وتسدد الفوائد بالاضافه الي عموله اعلى الرصيد المدين على المبالغ المسحوبه شهرياً طوال مدة سريان هذا العقد وذلك بدءاً من تاريخ استخدام هذا القرض وحتى تمام سداد القرض من اصل وعوائد وعمولات وخلافه.

وحيث طلب (الطرف الثاني) من البنك (الطرف الأول) زيادة مبلغ القرض ليصبح بمبلغ ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار فقط أربعة ملايين دولار أمريكي لاغير أو ما يعادله بالعملات الأجنبية الأخرى بدلاً من مبلغ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار فقط.

أيضا فى إطار التوسعات التى تقوم بها الشركة فى نشاطها الاستثمارى قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٥ مليون دولار أمريكى بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٠ وذلك بغرض استخدامه فى التمويل الجزئى بنسبة ٦٦,٧٪ من اجمالى تكلفة شراء ما هو كامل أرض بناء ومعدات المصنع المملوك لشركة كايرو قطن سنتر ويتم السداد على ١٧ قسط ربع سنوى بقيمة ١١٨ ٢٩٤ دولار امريكى هذا ويستحق القسط الاول فى ١٠ فبراير ٢٠٢١ لمدة أربعة سنوات تنتهى في ١٠ فبراير ٢٠٢٥ بمعدل فائدة ٣,٥٪ علاوة على سعر الليبور أو سعر الإقراض لليورو أيهما أعلى وكذلك عمولة على أعلى رصيد مدين بواقع ٠,٠٥٪ شهريا وقد تم منح القرض بموجب توكيل بالرهن ولا يوجد اى رهن عقارى او تجارى على الشركة.

٩٢ ٧٩٢ ٦٤٩ ١١٩ ٣٧٠ ٦٥٣

البنك التجارى الدولى

قامت الشركة بتحويل جزء من التسهيلات الانتمانية الى قرض متوسط الأجل طبقا للعقد بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢١ بقيمة لا تتعدي ٦٠٠ ١٢٠ ٤ دولار امريكى وذلك بغرض تمويل نشاط الشركة. مدة هذا القرض ٥ سنوات يتم سداد اصل قيمة القرض على عدد (٢٠) عشرون قسطاً ربع سنوي متساوى القيمه وتبلغ قيمة كل قسط مبلغ وقدره ٠٣٠ ٢٠٦ دولار أمريكى فقط ويستحق القسط الاول فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ ويستحق القسط الثانى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وهكذا على التوالى كل ربع سنة وحتى استحقاق القسط الشعرون فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ بفائده سنويه ٤,٢٥٪ علاوه على سعر الليبور لسته أشهر سنويا. وتسدد الفوائد على الرصيد المدين على المبالغ المسحوبه شهرياً طوال مدة سريان هذا العقد وذلك بدءاً من تاريخ استخدام هذا القرض وحتى تمام سداد القرض من اصل وعوائد وعمولات وخلافه.

٥٩٣ ٢٨٢ ٦١	--

مصرف أبوظبي الإسلامي

قامت الشركة بتحويل جزء من التسهيلات الانتمانية الى قرض متوسط الأجل طبقا للعقد بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٢١ بقيمة ٤١٢ ٤٨٥ ٣ دولار امريكى وذلك بغرض تمويل نشاط الشركة. مدة هذا القرض ٣ سنوات يتم سداد اصل قيمة القرض على عدد (٣٦) سته وثلاثون قسطاً شهريا متساوى القيمه وتبلغ قيمة كل قسط مبلغ وقدره ٨١٧ ٩٦ دولار أمريكى فقط ويستحق القسط الاول فى ٣١ مارس ٢٠٢١ ويستحق القسط الثانى فى ٣٠ أبريل ٢٠٢١ وهكذا على التوالى كل شهر وحتى استحقاق القسط السادس والثلاثون فى ٢٨ فبراير ٢٠٢٤ بفائده سنويه ٣,٢٥٪ علاوه على سعر الليبور لسته أشهر سنويا. وتسدد الفوائد اعلى الرصيد المدين على المبالغ المسحوبه شهرياً طوال مدة سريان هذا العقد وذلك بدءاً من تاريخ استخدام هذا القرض وحتى تمام سداد القرض من اصل وعوائد وعمولات وخلافه.

٩٥٣ ٩٢٢ ٤٠	--

١٩٥ ٩٩٨ ١٩٤	٦٥٣ ٨١٠ ١١٩
الإجمالى	
يخصم:	
(٧٠٨ ٥٤٥ ٦٨)	(٦٥٠ ٩٦٤ ٢٦)
أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالى – مدرجة ضمن الالتزامات المتداولة	
٤٨٧ ٤٥٢ ١٢٦	٠٠٣ ٨٤٦ ٩٢
أقساط قروض غير متداولة	

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالى:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
(١) طبقاً للشركات المقترضة	
١٩٥ ٩٩٨ ١٩٤	٦٥٣ ٨١٠ ١١٩
دايس للملابس الجاهزة	
١٩٥ ٩٩٨ ١٩٤	٦٥٣ ٨١٠ ١١٩

١٧- الموردون وأوراق الدفع

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
موردين	٧٠ ٣٠٦ ٨٣٠	٦١ ٢٤٤ ٨٥٣
أوراق دفع	١١٣ ٨٢٧ ٣٣٥	٣٦ ٧٩٦ ٢٥١
الإجمالى	**١٨٤ ١٣٤ ١٦٥**	**٩٨ ٠٤١ ١٠٤**

١٨- المستحق لأطراف ذوى علاقة

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
ناجي توما (إيضاح رقم ٢٥)	٢ ٠٤١ ٦١٥	٢١ ٦٣٤ ٩٨٠
ماجد توما (إيضاح ٢٥)	٩٧٣ ٤١٩	٥٦٦ ٩٨٨
	٣ ٠١٥ ٠٣٤	**٢٢ ٢٠١ ٩٦٨**

١٩- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
دائنو شراء أصول ثابتة	٣٦ ٣٩٠ ٧٩٠	٣٦ ٢٩٤ ٢٨٩
مصلحة الضرائب – أرصدة دائنة	٢٧ ٧٤٣ ٤٧٤	٢٧ ١٨٦ ٥٦٦
مصروفات مستحقة	١٩ ٣٩٥ ٤٢١	١٩ ٢٧٤ ٨٨٦
مرتبات مستحقة	١٨ ٥١٢ ٢٨٠	٨ ٩٨٢ ٢٥٨
دائنو شحن وتخليص وجهات خدمية	١٥ ٥٤٢ ٧٥٨	١٤ ٣٣٩ ٤٨٥
دفعات مقدمة من العملاء	١٣ ١٩٧ ٨٤١	٢١ ١٠٥ ٢٠١
مصلحة الضرائب - المساهمة التكافلية	٨ ٧٣٢ ١١٦	--
فوائد مستحقة	٢ ١٥١ ٤٧٤	٤ ٥٩٠ ٨٢٩
تأمينات أجتماعية	٤٣٨ ٩٠٣	٩٢٧ ٢٥٣
دائنو توزيعات – حصة عاملين غير مسددة	١٠٦ ١٩٨	٤٠٤ ٣٤٨
مستحقات شركة الوطنية للانشاءات	٢٢ ٤٥٤	٥٧٢ ٤٥٤
تأمينات من الغير	٥ ٠٠٠	--
دائنون - مكافأة مجلس الادارة	--	٩ ٠٠٠ ٠٠٠
أرصدة دائنة أخرى	٣ ٣٢٩ ٧١٣	٢ ١٣٠ ٣٣٩
	١٤٥ ٥٦٨ ٤٢٢	**١٤٤ ٨٠٧ ٩٠٨**

٢٠- رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصرى كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى موزعاً على عدد ٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بعد ان وافقت الجمعية العامة للشركة على زيادة رأس المال بقيمة ٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى وتم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ٧ سبتمبر٢٠١٧ ليصبح عدد الاسهم ٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بدلا من ٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم.

بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة على تجزئة اسهم رأس مال الشركة المصدر بتعديل القيمة الاسمية للسهم من ١ جنيه مصري الي ٢٠ قرش وبذلك يصبح رأسمال الشركة المصدر و المدفوع ٥٣ مليون جنيه مصري موزع على عدد ٢٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد قدرها ٢٠ قرش.

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة بزيادة رأس المال المصدر من ٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى إلى ١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى بزيادة قدرها ٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على عدد ٢٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم قيمة السهم ٢٠ قرش وذلك من خلال إصدار أسهم مجانية بواقع سهم مجاني لكل سهم أصلى هذا وقد تم الموافقة على نشر تقرير الافصاح الخاص بشركة دايس للملابس الجاهزة المتعلق بتلك الزيادة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٩.

هذا ويتمثل هيكل الملكية فيما يلي:

بيـــــــــــان	عدد الأسهم	النسبة المئوية
ناجى سمير توما توماس	٧٦ ٩٣٠ ٠٠٠	٪١٤,٥١٥
ماجد سمير توما توماس	٧٥ ٤٣٠ ٠٠٠	٪١٤,٢٣٢
شركه بيت التامين المصري السعودي "شركه مساهمه مصرية"	٥٣ ٦٠٠ ٠٠٠	٪١٠,١١٣
اجمالى حملة ٥٪ من أسهم الشركة فأكثر	**٢٠٥ ٩٦٠ ٠٠٠**	٪٣٨,٨٦
اجمالى حملة اقل من ٥٪ من اسهم الشركة	٣٢٤ ٠٤٠ ٠٠٠	٪٦١,١٤
الإجمالى	**٥٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	٪١٠٠

*الارقام المسجلة اعلاه من واقع قائمة اسماء المساهمين الصادرة من شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١.

** بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٢ "تاريخ لاحق للقوائم المالية" وافقت الجمعية العمومية الغير عادية للشركة بأغلبية الاسهم الحاضرة للجمعية على دراسة الجدوى المقدمة من مجلس ادارة الشركة بشأن زيادة رأس مال الشركة المرخص من مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصرى الى ٥٠٠ مليون جنيه مصرى وكذلك الموافقة على زيادة رأس المال المصدر من مبلغ ١٠٦ مليون جنيه مصرى الى مبلغ ٣٧١ مليون بزيادة قدرها ٢٦٥ مليون جنيه مصرى زيادة نقدية تمول عن طريق دعوة قدامى المساهمين للإكتتاب فى أسهم الزيادة كل بنسبة مساهمته فى رأس مال الشركة من خلال اصدار ٣٢٥ ١ مليون سهم هذا ويم الإكتتاب فيها بالقيمة الاسمية البالغة ٢٠ قرش للسهم الواحد. علما بانه فى حالة عدم الاكتتاب فى اسهم الزيادة بالكامل يتم الاكتفاء بالاسهم التى تم الاكتتاب فيها سواء تم تغطيتها بالكامل او لم يتم تغطيتها ولا يجوز لأى من المكتتبين طلب رد مبلغ الأكتتاب وان الإكتتاب سوف يتم على مرحلة واحدة فقط.

٢١- إحتياطى تجميع الأعمال (إحتياطى معاملات السيطرة المشتركة)

قامت المجموعة بالاستحواذ على حصة إضافية قدرها ٤٠ ٪ من رأس مال شركة ماستر لاين للصناعات النسيجية (شركة تابعة) بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٥ وهو ما ترتب عليه زيادة حصة المجموعة فى رأس مال الشركة التابعة دون أن يغير ذلك من مبدأ سيطرة المجموعة عليها هذا وقد بلغ الربح الناتج عن الاستحواذ على هذه الحصة الإضافية مبلغ ٢ ٩٤٣ ٢٤٢ جنيه مصرى تم إدراجه ضمن إحتياطى معاملات السيطرة المشتركة بحقوق الملكية.

قامت المجموعة بتاريخ ٢٥ديسمبر ٢٠١٨ بالاستحواذ على حصه إضافية لكلاً من شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة مصنع اسكندرية للملابس الجاهزة وقد بلغت حصة الزيادة ٥٪ من اجمالى رأس المال لكلا الشركتين وهو ما ترتب عليه زيادة حصة المجموعة فى رأس مال الشركة التابعة دون أن يغير ذلك من مبدأ سيطرة المجموعة عليها هذا وقد بلغت الخسائر الناتجة عن الاستحواذ على هذه الحصة الإضافية مبلغ ٢ ٣٦٧ ٦٠٥ جنيه مصرى تم إدراجها ضمن إحتياطى معاملات السيطرة المشتركة بحقوق الملكية.

٢٢- ضريبة الدخل

ضريبة الدخل المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر

بيان	السنة المالية المنتهية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢١	السنة المالية المنتهية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
ضريبة الدخل الجارية	١٢ ٧١٨ ٨٩٣	(١٢ ٠٦٧ ٧٣٨)
ضريبة الدخل المؤجلة	٤٧٦ ٣٠٥	(١ ٧٠٨ ٧٦٥)
الإجمالى	**١٣ ١٩٥ ١٩٨**	**(١٣ ٧٧٦ ٥٠٣)**

إلتزامات ضريبية مؤجلة

بيـــان	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
التزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن فروق مؤقته فى القيمة الدفترية المجمعة للأصول الثابتة عن أساسها الضريبى		
الأصول الثابتة	٣٨ ٢٣٨ ٦٨٩	٣٧ ٧٦٠ ٣٨٤
إجمالي التزامات ضريبية مؤجلة	**٣٨ ٢٣٨ ٦٨٩**	**٣٧ ٧٦٠ ٣٨٤**

٢٣- حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه مصرى
شركة الصباغون المتحدون "ش.م.م"	٣١ ١٦٦ ٣٥٣	٢١ ١١٩ ١١٧
مجموعة شركات اسكندرية "ش.م.م"	(٨٠ ١٣١)	(٨٠ ٦١٠)
شركة تكستايل برنت بلاس "ش.م.م"	١ ٩٩٤ ٢٢٧	١ ٣٧٢ ٢٠٨
شركة المصرية لتجارة الملابس "ش.م.م"	--	(٥)
ماستر لاين "ش.م.م"	٥٢٥	٤٤٤
المصرية للتريكو والجاهز "ش.م.م"	١٤	١٣
	٣٣ ٠٨٠ ٩٨٨	٢٢ ٤٣٨ ١٩١

٢٤- الايرادات الأخرى

البيان	السنة المالية المنتهية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
إيرادات دعم صادرات	٦١ ٧١٥ ٠١٢	٤٢ ٣١٦ ٨١٦
(يخصم) خصم تعجيل الدفع (أيضاح ١١)	(٤ ١٤٠ ٣٩٠)	(١١ ٠٩٠ ٧٤٥)
صافي ايرادات دعم الصادرات	٥٧ ٥٧٤ ٦٢٢	٣١ ٢٢٦ ٠٧١
أخرى	١١ ٠٦٧ ٨١٠	٥ ٩٣٩ ٥٠٧
	٦٨ ٦٤٢ ٤٣٢	**٣٨ ١٦٥ ٥٧٨**

٢٥- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

- تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام فيما يلى:

أسم الشركة	طبيعة العلاقة	مبيعات	مشتريات	موردين وأوراق دفع		حسابات جارية (بالصافى)	
		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
		جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
العضو المنتدب	العضو المنتدب	--	--	--	--	(٢ ٠٤١ ٦١٥)	(٢١ ٦٣٤ ٩٨٠)
ماجد توما	مساهم	--	--	--	--	(٩٧٣ ٤١٩)	(٥٦٦ ٩٨٨)
دايس باك	طرف ذو علاقة	٨ ٦٥٢	١٤ ٣٧٠ ١١٦	(٤ ٤٨٥ ٨٢٢)	(٧ ٨٣٨ ٨٦٧)	--	--
		٨ ٦٥٢	١٤ ٣٧٠ ١١٦	(٤ ٤٨٥ ٨٢٢)	(٧ ٨٣٨ ٨٦٧)	--	--
						(٣ ٠١٥ ٠٣٤)	(٢٢ ٢٠١ ٩٦٨)

٢٦- نصيب السهم من صافى أرباح / (خسائر) العام

أ- الاساسى

بيان	السنة المالية المنتهية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
صافي أرباح / (خسائر) العام بعد الضرائب	٣٤ ٠٩١ ٦٦٢	(٥٤ ٧٣١ ٧٦٢)
يخصم:		
نصيب العاملين من التوزيعات	--	--
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	--	--
	٣٤ ٠٩١ ٦٦٢	(٥٤ ٧٣١ ٧٦٢)
يقسم على:		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام *	٥٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
نصيب السهم من صافي أرباح / (خسائر) العام (جنيه مصرى / سهم) **	٠,٠٦	(٠,١٠)

* بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة بزيادة رأس المال المصدر من ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٣ جنيه مصرى إلي ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٦ جنيه مصرى بزيادة قدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٣ جنيه مصرى موزعة على عدد ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٦٥ سهم قيمة السهم ٢٠ قرش وذلك من خلال إصدار أسهم مجانية بواقع سهم مجانى لكل سهم أصلى هذا وقد تم الموافقة على نشر تقرير الافصاح الخاص بشركة دايس للملابس الجاهزة المتعلق بتلك الزيادة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٩ الامر الذى ترتب ضرورة تعديل عدد الاسهم بالنسبة لأرقام المقارنة وبالتالى تخفيض نصيب السهم من الارباح.

** حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية المجمعة لم تقم الشركة باعداد مشروع توزيع أرباح الأمر الذي سيؤدي اذا تم اعداده الي تخفيض نصيب السهم من صافي أرباح العام نظرا لتخفيض أرباح العام بعد الضرائب بكل من نصيب العاملين من التوزيعات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

٢٧- تأجير تمويلي

فيما يلي بيان بعقود التأجير التمويلي والإرتباطات المتعلقة بها والتي قامت الشركة بإبرامها:

(١) بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٨ قامت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة ببيع كامل أراضي ومباني وإنشاءات قطع الأراضي أرقام (٦ ب) بلوك (٢٠) و (١٥،١٦،١٧،١٨) بلوك (١) المنطقة الصناعية الثالثة - مدينة برج العرب الجديدة والبالغ صافي قيمتها الدفترية مبلغ ٧٣٣ ٨٤٣ ٤ جنيه مصري مع إعادة إستأجارها تمويلياً بموجب عقد تأجير تمويلي رقم (٤٨٥) والمبرم بين كل من شركة المجموعة المالية هيرميس للتأجير التمويلى (طرف أول – المؤجر) وشركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (طرف ثان – مستأجر) وشركة دايس للملابس الجاهزة (طرف ثان – كفيل بالتضامن) ، وإتفق الطرفان على أن تكون القيمة التعاقدية الإجمالية مبلغ ٢٨٠ ٩٨٩ دولار أمريكي تسدد على أقساط ربع سنوية بواقع ٢٠ قسط ربع سنوي تبدأ في ٢٠ أبريل ٢٠١٨ وتنتهي في ٢٠ يناير ٢٠٢٣ ومدة العقد خمس سنوات،(قيمة القسط الواحد ٤٦٤ ٤٩ دولار أمريكي)

(٢) بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٨ قامت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة ببيع كامل أراضي ومباني وإنشاءات قطع الأراضي أرقام (١١،١٢) بلوك (٢٠) المنطقة الصناعية الثالثة - مدينة برج العرب الجديدة والبالغ صافي قيمتها الدفترية مبلغ ٣١١ ٥٧١ ٦ جنيه مصري مع إعادة إستأجارها تمويلياً بموجب عقد تأجير تمويلي رقم (٤٨٧) والمبرم بين كل من شركة المجموعة المالية هيرميس للتأجير التمويلى (طرف أول – المؤجر) وشركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (طرف ثان – مستأجر) وشركة دايس للملابس الجاهزة (طرف ثان – كفيل بالتضامن) ، وإتفق الطرفان على أن تكون القيمة التعاقدية الإجمالية مبلغ ٣٢٠ ٠٣٢ ٢ دولار أمريكي تسدد على أقساط ربع سنوية بواقع ٢٠ قسط ربع سنوي تبدأ في ٢٠ أبريل ٢٠١٨ وتنتهي في٢٠ يناير ٢٠٢٣ ومدة العقد خمس سنوات،(قيمة القسط الواحد ٦١٦ ١٠١ دولار أمريكي).

هذا وقد قامت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة بمعالجة عقود التأجير التمويلي المذكورة أعلاه وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.

(٣) بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٠ قامت الشركة بتوقيع عقد تأجير تمويلي مع شركة بي ام للتأجير التمويلي والذي قامت الشركة بموجبه بتأجير كامل مساحة أرض وبناء العقار رقم ١٨ بشارع الحرية – أرض عماد نصر – المنطقة الصناعية – الكيلو ١٨ طريق مصر الإسماعيلية – قسم السلام – محافظة القاهرة وذلك نظير قيمة ايجارية اجمالية مقدارها ٩٨٠ ٨٠٩ ١٥ جنيه مصري تدفع بواقع ٠٠٠ ٢٢٥ ١ جنيه مصري كدفعة ايجار مقدم والمبلغ المتبقي بواقع ٩٨٠ ٥٨٤ ١٤ جنيه مصري تدفع شهرياً بواقع ٠٨٣ ٢٤٣ جنيه مصري لمدة ستون شهر.

إلتزامات عقود تأجير تمويلى:

البيان	الجزء المتداول (جنيه مصرى)	الجزء غير المتداول (جنيه مصرى)	الإجمالى (جنيه مصرى)
عقد رقم ٤٨٥	٢ ٥١٩ ٣٤٩	١ ٨٨٩ ٥١١	٤ ٤٠٨ ٨٦٠
عقد رقم ٤٨٧	٥ ١٧٥ ٦٠٣	٣ ٨٨١ ٧٠٣	٩ ٠٥٧ ٣٠٦
عقد رقم ٤٥٥	٢ ٩١٦ ٩٩٦	٦ ٣٢٠ ١٥٨	٩ ٢٣٧ ١٥٤
الإجمالي	**١٠ ٦١١ ٩٤٨**	**١٢ ٠٩١ ٣٧٢**	**٢٢ ٧٠٣ ٣٢٠**

٢٨- **حق انتفاع أصول مؤجرة (بالصافى)**

تتمثل تكلفة أصول حق استخدام أصول مؤجرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يلي:

البيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
التكلفة	**جنيه مصرى**
الإضافات خلال العام	٤٩ ١٨٩ ٦٦٦
الاستبعادات خلال العام	(٢ ٢٦٣ ٧٨٤)
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٤٦ ٩٢٥ ٨٨٢**
مجمع الإستهلاك	
إستهلاك العام	(٩ ٣٠٣ ٤٧٥)
استهلاك الاستبعادات العام	١٣٨ ٥٩٩
مجمع الإستهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**(٩ ١٦٤ ٨٧٦)**
صافي حق استخدام أصول مؤجرة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٣٧ ٧٦١ ٠٠٦**

* بتاريخ الاول من يناير ٢٠٢١ قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) - ٢٠١٩ عقود التأجير وذلك على كافة عقود التأجير التشغيلى طويلة الأجل التى لا يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقود هذا وقد اختارت الشركة عدم تطبيق المتطلبات الواردة فى هذا المعيار على العقود قصيرة الأجل وكذلك عقود التأجير التى يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة صغيرة. هذا وقد قامت الشركة بقياس قيمة حق استخدام الأصول المؤجرة بالقيمة الحالية لدفعات الايجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقراض الاضافى للمستأجر دون التطبيق بأثر رجعى على الأرباح المرحلة .

وفيما يلى بيان بقيمة التزام عقود التأجير التشغيلية طبقاً لتأثير بنود قائمة المركز المالى المجمع وقائمة الأرباح او الخسائرالمجمعة خلال الفترة الحالية:-

البيـــــان	قائمة المركز المالى		قائمة الارباح او الخسائر
	التزامات طويلة الأجل	التزامات قصيرة الأجل	فوائد مدينة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
قيمة التزام عقود التأجير التشغيلى بالقيمة الحالية المخصومة باستخدام معدل الاقتراض الاضافى للشركة	٣٠ ١٩٢ ٢٩٣	٩ ٣١٠ ٩٥٣	٢ ٤٠٥ ٤٤٣

٢٩- **أرقام المقارنة:**

قامت الشركة خلال العام الحالى بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم "٤٧" الأدوات المالية مما يترتب علية التطبيق بأثر رجعى على ان يتم التعديل على بعض أرصدة أول المدة على النحو التالى:

البيان	الإضمحلال فى قيمة العملاء وأوراق القبض	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	الأرباح المرحلة
رصيد أول المدة فى الأول من يناير ٢٠٢١ قبل التعديل	٢٩ ٥٠٣ ٥٠٢	٢٢ ٤١١ ١٦٧	٢٨١ ٣٧٩ ٧٢٣
يضاف / (يخصم)			
أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم "٤٧" الأدوات المالية	٧ ١٠٧ ٩٧٥	(٢٩٢ ٥٥١)	(٦ ٨١٥ ٤٢٤)
رصيد أول المدة فى الأول من يناير ٢٠٢١ بعد التعديل	٣٦ ٦١١ ٤٧٧	٢٢ ١١٨ ٦١٦	٢٧٤ ٥٦٤ ٢٩٩

٣٠- **استمرارية الشركة**

تجاوزت الخسائر المتراكمة لشركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) الجاهزة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نصف حقوق ملكية الشركة المصدر في ذلك التاريخ، مما يشير الى عدم تأكد هام قد يؤدي الى شك في قدرة الشركة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر فى إستمرارية الشركة

تجاوزت الخسائر المتراكمة لشركة سويتر للملابس الجاهزة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نصف حقوق ملكية الشركة المصدر في ذلك التاريخ، مما يشير الى عدم تأكد هام قد يؤدي الى شك في قدرة الشركة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر فى إستمرارية الشركة.

تجاوزت الخسائر المتراكمة لشركة مصنع الأسكندرية للملابس الجاهزة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نصف حقوق ملكية الشركة المصدر في ذلك التاريخ، مما يشير الى عدم تأكد هام قد يؤدي الى شك في قدرة الشركة على الاستمرارية. وطبقاً لنص المادة رقم ٦٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ يجب على مجلس ادارة الشركة التابعة الدعوه الى عقد جمعية عامة غير عادية للنظر فى إستمرارية الشركة.

٣١- **الموقف الضريبى**

شركة دايس:

أولاً: الضريبة على أرباح شركات الأموال

السنوات من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص السنوات من بدء النشاط فى ١ مارس ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وتم الطعن على نتائج الفحص وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن للفصل فيه وصدر قرار لجنة الطعن بمنح الشركة فى حقها بالتمتع بالأعفاء الضريبيى عن الفترة من ١ مارس ١٩٩٩ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وذلك لوعاء شركات الأموال وذلك وفقاً للمادة ١٢٠ الفقرة ٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ورغم ذلك تم الطعن على القرار أمام المحكمة لعدم الألتفات إلى الدفع الخاص بضريبة القيم المنقولة وعدم اعتماد اهلاك الاصول الثابتة المنقولة من شركة الاشخاص الى الشركة المساهمة وتم وقف نظر الدعوى أمام المحكمة وتحويلها للجان انهاء المنازعات و صدر قرار لجنة انهاء المنازعات في ٢٠١٨ بأحقية الشركة في اعتماد الاصول المنقولة و تم سداد الفروق الناتجة عن فحص تلك السنوات.

عام ٢٠٠٥

لم يتم الفحص الضريبى وذلك بمجرد صدور الكتاب الدورى رقم (٣) لسنة ٢٠١١ فى ٢٢ مارس ٢٠١١ بشأن الأكتفاء بما سبق فحصه من العينة المختارة وعدم فحص ما بقى منها وصدر نموذج (١٩) ضرائب تقديرى بعد تاريخ صدور الكتاب الدورى رقم (٣) وتم الطعن عليه وتم إحالة الخلاف إلى الأدارة العامة للجان الداخلية المتخصصة ولم يتم الوصول لأتفاق وتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن قرارها فى جميع بنود الخلاف مع اعادة فحص بند الاهلاك وقد تم رفع دعوى قضائية للنظر فى بنود الخلاف الاخرى ومن ثم تم تقديم طلب لانهاء المنازعة وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ وصدر القرار وتم تعديل الربط وسداد كامل الفروق الضريبية.

السنوات من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٧

تم الفحص وصدر نموذج ١٩ ضرائب و تم الطعن عليه امام اللجنة الداخلية المتخصصة وصدر قرار اللجنة وتم الموافقة على اوجه الخلاف مع تحويل بندى الاهلاك لارتباطه بالسنوات السابقة والفوائد الى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتأييد المأمورية وقد تم رفع دعوى قضائية للنظر فى بنود الخلاف الاخرى ومن ثم تم تقديم طلب لإنهاء المنازعة طبقا للقانون رقم٧٩ لسنة ٢٠١٦ ولم يصدر القرار حتى تاريخه مع سداد الضريبة المستحقة محل الخلاف بالكامل.

السنوات من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠٠٩

تم الفحص وصدر نموذج ١٩ ضرائب و تم الطعن عليه امام اللجنة الداخلية المتخصصة وصدر قرار اللجنة وتم الموافقة على اوجه الخلاف مع تحويل بندى الاهلاك والفوائد الى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتأييد المأمورية فيما توصلت اليه من من نتائج وتم الطعن على القرار أمام المحكمةللنظر فى بنود الخلاف الاخرى ومن ثم وتم تقديم طلب لانهاء المنازعة وفقا للقانون رقم ١٦ لسنه ٢٠٢٠ ولم يصدر القرار حتى تاريخه مع سداد الضريبة المستحقة محل الخلاف بالكامل.

السنوات من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات و تم الفحص الدفترى ولم يتم الموافقة على نتيجة الفحص وتم تحويلها الى الجان المتخصصة وصدر قرارها وتم تحويل بعض البنود الى لجان الطعن وصدر قرار اللجنة بتأييد الشركة وتحويل بند الأصول الثابتة الى المأمورية لاعادة الفحص رصيد أول المدة مع سداد الضريبة المستحقة محل الخلاف بالكامل.

السنوات من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وتم الفحص وقد تم الطعن على نموذج ١٩ واحيل الملف الى اللجان الداخلية وتم تحويل بعض البنود الى اللجان المتخصصة وصدر قرار اللجنة وتم سداد الضريبة بالكامل.

السنوات من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٨

تم اخطار الشركة بالفحص وجارى تجهيز المستندات والتحليلات لتحديد ميعاد الفحص وتم تقديم الاقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة على الشركة من واقع الاقرارات المقدمة.

السنوات من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٠

تم تقديم الاقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية لها ولم يتم اخطار الشركة بالفحص.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٣

تم الفحص الضريبى والتسوية وسداد الفروق.

السنوات من عام ٢٠١٤ و حتى عام ٢٠١٦

تم الاخطار بالفحص وجارى تجهيز المستندات كما ان الشركة منتظمة فى سداد الضريبة فى المواعيد القانونية.

من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢١

الشركة ملتزمة بسداد الضريبة الشهرية لكسب العمل وفى المواعيد القانونية و لم يتم الاخطار بالفحص حتى تاريخه.

ثالثاً: ضريبة المبيعات (القيمة المضافة):

من بداية النشاط و حتى عام ٢٠١٧

تم الفحص والتسوية حتى عام ٢٠١٧ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقة عن تلك السنوات.

السنوات ٢٠١٨ حتى عام ٢٠١٩

تم تقديم الاقرارات الضريبية فى مواعيدها القانونية ولم يتم الاخطار بالفحص حتى تاريخه.

السنوات من عام ٢٠٢٠ و حتى عام ٢٠٢١

تم تقديم الاقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية لها.

رابعاً: ضريبة الدمغة:

من بداية النشاط و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم فحص ضريبة الدمغة وتم سداد الضريبة المستحقة بالكامل .

السنوات من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٨
تم فحص دفاتر الشركة من قبل المأمورية المختصة وصدر نموذج ١٩ وتم الطعن عليه.

السنوات من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢١
لم يتم إخطار الشركة بالفحص حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١.

خامساً: ضرائب الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة:

من بداية النشاط و حتى عام ٢٠١٢
تم الفحص الضريبى لدفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد أى فروق مستحقة.

من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧
تم فحص تلك السنوات وتم الطعن على نتيجة الفحص امام اللجنة الداخلية وتم سداد الفروق الضريبية بالكامل.

من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٠
تم سداد الضريبة فى المواعيد القانونية ولم يتم اخطار الشركة بفحص تلك السنوات.

سادساً: الضريبة العقارية :

تم سداد المستحقات حتى عام ٢٠٢٠

سابعا: التأمينات الاجتماعية:

يتم السداد شهري بإنتظام في المواعيد المحددة قانونيا حتى تاريخه.

شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة

شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة

أولا: ضريبة الدخل

تقوم ادارة الشركة بتقديم الاقرار الضريبى لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً فى المواعيد المقررة قانونا، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة – ان وجدت – من واقع هذه الاقرارات طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

أ) ضريبة الارباح التجارية والصناعية

السنوات من١٩٨٧حتى ٩ يوليو ٢٠٠٣

تم تسوية الفترة عن طريق لجنة فض المنازعات طبقا للقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ والتي أسفرت عن ضريبة قدرها ٥٦٨ ٨٠٠ جنيه وإجمالي غرامات التأخير بعد خصم ٧٠٪ طبقا للقانون بمبلغ و قدره ٥٧٤ ٦٢٨ جنيه و التي سيتم سدادها مناصفة بين كل من شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة و شركة مصنع الاسكندرية للملابس الجاهزة (باعتبارهم كانوا شركة واحدة – شركة تضامن حتى ٩ يوليو ٢٠٠٣) و خلال عام ٢٠١٨ تم سداد مبلغ ٥٦٩ ٨٠٠ جنيه من تحت حساب الضريبة ومبلغ ٢٨٤ ٤٠٠ جنيه (مناصفة بين الشركة و المصنع باعتبارهم شركة واحدة – شركة تضامن حتى ذلك التاريخ) كما تم سداد مبلغ ٢٨٧ ٣١٤ جنيه خلال عام ٢٠١٩ قيمة غرامات التاخير (مناصفة بين الشركة و المصنع باعتبارهم شركة واحدة – شركة تضامن حتى ذلك التاريخ) و تم تسوية و سداد مستحقات عن هذه الفترة بالكامل.

ب) ضريبة شركات الأموال

السنوات من أغسطس ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٤

صدر قرار لجنة الطعن الضريبي قدرها ٥١٤ ٢٠٨ ٢ جنيه مصري وتم سدادها لرفع الحجز التنفيذي.
تم الطعن من قبل الشركة علي غرامة تأخير اقرار بمبلغ ٠٣٩ ٣٩١ جنيه مصري وتم الطعن عليها حيث ان الشركة تقدم اقرارتها في الميعاد القانوني ولم يتم الغاء هذا الربط بعد و عمل تسوية جديدة و تم سداد المبلغ لرفع الحجز التنفيذي لحين البت في قرار الطعن.

سنة ٢٠٠٥

قامت الشركة بتقديم الاقرار الضريبي فى الميعاد القانوني طبقا للقانون ولم يتم الفحص لتلك السنة.

السنوات ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧

صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤ كربط اضافى عن تعاملات ضريبة منبع بمبلغ ٦٣٦ ٢١٤ ٣ جنيه وقامت الشركة بالطعن على القرار وقد تم سداد الضريبة لرفع الحجز التنفيذى لحين البت فى الطعن على قرار لجنة الطعن، وجاري نظر هذه السنوات امام لجنة فض المنازعات و صدر قرار بانهاء المنازعات بمركز كبار الممولين و محدد له جلسة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧ رقم ٨٧٩٨ لسنة ٧٦ ق و لم يتم الفصل فيما بعد علما بان تم سداد المبلغ لرفع الحجز لحين البت في القضية.

سنة ٢٠٠٨

تم الفحص الضريبى للشركة تقديرياً وتم الطعن عليه فى الميعاد القانونى وصدر قرار لجنة الطعن فى ٣١ يناير ٢٠١٩ باعادة الفحص وتم تسليم المستندات للمأمورية لاعادة الفحص ومازالت بالمأمورية ونرى ان التقديرات الضريبية للوعاء لسنة ٢٠٠٨ بمبلغ ٩٦٨ ٦٠١ جنيه مصرى.

سنة ٢٠٠٩

تم الفحص الضريبى للشركة وورد للشركة نموذج (١٩) ضرائب بمطالبة قدرها ٦٨٥ ٥١٣ ٢٣ جنيه وتم الطعن عليه فى الميعاد القانونى و صدر قرار لجنة الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٨ باستحقاق ضريبة قدرها ٥٩٢ ٧٥٨ ١٦ جنيه و تم الطعن بصحيفة دعوة تم رفعها امام محكمة القضاء الاداري، و حدد لها جلسة ٢٠٢٠/٣/١٩ برقم ١٠١٦٦ لسنة ٧٣ ق وتم اعادة الفحص باماموريةالشركات المساهمة بالاسكندرية وتم الانتهاء من هذا الملف باللجنة الداخلية و اسفرت عن ضريبة ٤٩٨ ٧٧٠ ٣ جنيه و تم سدادها في ٢٠٢٠/٦/٢٩ و يضا تم تقديم طلب بالتجاوز عن مقابل التاخير طبقا للقانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.

سنة ٢٠١٠

تم الفحص الضريبى للشركة وورد للشركة نموذج (١٩) ضرائب بمطالبة قدرها ٩٤٨ ٤٩٥ ٢٤ جنيه وتم الطعن عليه فى الميعاد القانونى ولم يتم الاتفاق علي المبلغ وتم تحويل الملف للجنة الطعن بالقاهرة و تم تقديم المذكرة والمستندات. ولم يصدر قرار اللجنة بعد ذلك.

السنوات ٢٠١١ حتى ٢٠١٣

تم ربط الضريبة تقديرياً عن تلك السنوات بمبلغ ٣٠٢ ٧٣١ ٨٠ جنيه وتم تقديم طلب لإعادة الفحص وقام مركز كبار الممولين بالقاهرة بإصدار قرار لجنة مراجعة داخلية بإعادة الفحص وجاري تحضير المستندات والتحليلات المطلوبة.

السنوات ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧

تم ربط الضريبة تقديرياً عن تلك السنوات بمبلغ ٨٦٢ ٠١٤ ٦٠ جنيه وتم تقديم طلب لإعادة الفحص وقام مركز كبار الممولين بإصدار قرار لجنة مراجعة داخلية بإعادة الفحص الفحص وجاري تحضير المستندات والتحليلات المطلوبة.

السنوات ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠

قامت الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية فى مواعيدها القانونية طبقا للقانون ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثانياً : ضريبة كسب العمل

أ) **شركات أشخاص**

السنوات من ١٩٩٤ حتى ٩ يوليو ٢٠٠٣

تم انهاء جميع الخلافات الضريبية وتم السداد بالكامل

ب) **الشركات المساهمة**

السنوات من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

تم انهاء الخلاف باللجنة الداخلية علي تسوية هذا النزاع بمبلغ ٠٠٠ ٨٥ جنيه و تم سدادها بالكامل.

السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١

تم الفحص الضريبى وأسفر عن فروق ضريبية قدرها ٠٨٨ ٠٢٣ ٢٤ جنيه مصرى وتم الإتفاق النهائى باللجنة الداخلية على مبلغ ١٠٧ ٥٣٣ ٤ جنيه بالاضافة الي غرامات التاخير ٧٠٠ ٨٠٩ ٢ وتم سداد دفعات من تحت حساب الضريبة بمبلغ ٠٠٠ ٢٢٥ ٤ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتم تقديم طلب للتسوية المبلغ وتسوية غرامات التاخير.

السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤

تم ربط الضريبة تقديرياً عن تلك السنوات بمبلغ ٨٥٦ ٣٤٤ ١٤ جنيه وتم الطعن وجاري اعادة الفحص وتم تحديد جلسة ٢٠٢١/٦/٢٠ لتقديم المستندات لعمل مشروع مبدئي.

السنوات من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨

تم ارسال نموذج بالفحص التقديربمبلغ ٣٨٥ ٧٤٤ ٧٠ جنيه وتم الطعن علية باللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين و تم الاتفاق علي المناقشة في هذة السنوات بعد الانتهاء من السنوات السابقة.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

أ) **شركات اشخاص**

السنوات من ١٩٨٧ وحتى ٩ يوليو ٢٠٠٣

تم تسوية الخلافات الضريبية وتم السداد بالكامل.

ب) **الشركات المساهمة**

السنوات ٢٠٠٣/٢٠١١

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وأسفر عن ضريبة مبلغ وقدره ٧٢٨ ٩ جنيه ولم تسدد بعد.

السنوات ٢٠١٢/٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد الضريبة المستحقة وأسفر عن ضريبة مبلغ وقدره ٦٩٢ جنيه وتم سدادها.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١

لم يتم فحص الشركة من قبل المأمورية حتى تاريخه.

رابعاً : الضريبة العامة على المبيعات - القيمة المضافة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٠

تم الفحص الضريبى لدفاتر الشركة ولا يوجد فروق فحص.

السنوات ٢٠١١ حتى ٢٠١٢

تم الفحص الضريبى لدفاتر الشركة وتم سداد الضريبة المستحقة بمبلغ ٥٨٧ ٢١٠ جنيه.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥

تم فحص تلك السنوات، وبتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٨ صدر قرار اللجنة الداخلية باستحقاق ضريبة قدرها ٤١٥ ٩٨٦ ٨ جنيه مصرى مع حفظ حق الشركة فى التقدم الى إدارة رد الضريبة على خدمات التشغيل لدى الغير التى تخص مبيعات التصدير بمبلغ وقدره ٨٩٨ ٤٧٢ ٨ جنيه مصرى ، وكذا حفظ حق الشركة فى تسوية الرصيد المتبقى من الضريبة على قطع الغيار بمبلغ وقدره ١٧٤ ٢٩٩ جنيه مصرى. وبناء على ذلك فقد أسفرت الفروق الضريبية الواجبة السداد عن مبلغ ٣٤٣ ٢١٤ جنيه مصرى. وبتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٨ تم التقدم بطلب لخصم الرصيد المستحق من الرصيد الدائن المستحق للشركة.

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨

تم الفحص وأصدر الفحص بمبلغ ٤٠٠ ٧٥٠ ٤ جنيه وتم الطعن.

خامسا : الضريبة العقارية

وردت مطالبة بمبلغ ٥٧٨ ١١٥ جنيه عن الفترة من ٣٠ يونيو٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر٢٠١٤ وتم سدادها بالكامل.

وردت مطالبة بمبلغ ٦٥٦ ٢٣٠ جنيه عن الفترة من١ يوليو٢٠١٤ حتى ٣١ ديسمبر٢٠١٦ وتم سدادها بالكامل

وردت مطالبة بمبلغ ٤٥٠ ٢٩٦ جنيه عن الفترة من أول يناير ٢٠١٧ حتى ٣١ ديسمبر٢٠١٩ وتم سدادها بالكامل.

وتم سداد الضريبة العاقرية عن عام ٢٠٢٠ بمبلغ ٧١٧ ٩٨ جنيه تم سدادها بالكامل.

وترى إدارة الشركة ومستشارها الضريبى أن الخلافات الضريبية مازالت متداولة ولا يمكن تحديد العبء الضريبى النهائى الا بعد إستنفاذ كافة المراحل والإجراءات المحددة قانوناً، وقد قامت الشركة بتكوين المخصصات المناسبة فى ضوء الموقف الحالى وتقدم نتائج الفحص الضريبى.

شركة الصباغون المتحدون

أولا :- ضريبة شركات الأموال

- تخضع الشركة للضريبة على أرباح شركات الأموال طبقا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية وتسدد بموجبها الضريبة المستحقة.
- تم فحص الشركة من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٥ ولا توجد اى مبالغ مستحقة.
- تم فحص السنوات ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ واخطرت الشركة بنموذج ١٩ وقد تم الطعن على النماذج وتم عمل لجنة تم الاتفاق نقط الخلاف فيما عدا بندى (م.النقل والانتقال) و (الاعفاء النسبى) وتم احالتهما الى لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وتم سداد اصل الضريبة بالكامل وقد تم تقديم طلب تجاوز عن ١٠٠٪ من الفوائد و الغرامات وجارى متابعة طلب التجاوز مع المأمورية.
- تم فحص السنوات ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ وقد تسلمت الشركة نموذج ١٩ عن تلك السنوات وتطالب المأمورية الشركة بضرائب عن تلك السنوات بمبلغ ٧٠٠ ٣٩٠ ١ جنيه وقد تم الطعن على النموذج واحيل الخلاف الى لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وتم سداد أصل الضريبة بالكامل وقد تم تقديم طلب تجاوز عن ١٠٠٪ من الفوائد والغرامات وجارى متابعة طلب التجاوز مع المأمورية.
- تم فحص السنوات ٢٠١٠ /٢٠١١ وقد تسلمت الشركة نموذج ١٩ عن تلك السنوات وتطالب المأمورية الشركة بضرائب عن تلك السنوات بمبلغ ٨٤٣ ٨٦٣ ٣ جنيه وقد تم الطعن على النموذج واحيل الخلاف الى لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وصدر قرار لجنة الطعن وتم سداد أصل الضريبة بالكامل وقد تم تقديم طلب تجاوز عن ١٠٠٪ من الفوائد والغرامات وجارى متابعة طلب التجاوز مع المأمورية.
- تم فحص السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥ واخطرت الشركة بنموذج ١٩ وأسفر عن ضريبة قدرها ٤٢٠ ٨٠٠ ٧ جنيه وتم الطعن على النموذج واحيل الخلاف الى اللجان الداخلية المتخصصة وقد تم عمل اللجنة وسداد الضريبة المستحقة فيما عدا بند المخصص المستخدم والمعترض عليها من قبل الشركة ويقابلها ضريبة ٠٠٠ ١٢٥ ١ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التاخير.
- السنوات ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠ لم يتم الفحص بعد.

ثانيا :- الضريبة العامة على المبيعات / القيمة المضافة

تم فحص الشركة عن ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٥ وتم سداد الفروق المستحقة ولم يتم الفحص بعد للسنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١.

ثالثا :- ضريبة كسب العمل

- تم فحص ضريبة كسب العمل عن السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٨ وتم سداد الفروق الضريبية.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣ تقديرى وأخطرت الشركة بنموذج ٣٨ وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وقامت الشركة بتقديم التسويات الضريبية عن هذه السنوات وأسفر الفحص عن فروق ضريبية ٧٥٤ ٦١١ جنيه وتم الاعتراض عليها ومنظور امام اللجنة الداخلية وقد تم تخفيض الفروق الى ٩٨٤ ٢٥٠ جم قامت الشركة بسداد أصل الضريبة عن تلك السنوات والبالغة ٤٨٠ ١٢٥ جم وقد تم تقديم طلب للتجاوز عن ٩٠٪ من باقى المبلغ والذى يمثل فوائد و غرامات و يبلغ ٥١٧ ١٢٥ جم و جارى متابعة الطلب.
- السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ قد تم تقديم التسويات وفى انتظار نتيجة الفحص من المامورية علما بأن المأمورية قامت باخطار الشركة بمطالبة تقديرية برقم وارد ٢٩٧٠ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣ عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٤ بضريبة ٤٦٣ ٨٣٩ ٢٢ جنيه نظرا لقرب تقادم عام ٢٠١٤ وتم الطعن على النموذج وقد تم اعاده الفحص وأسفر عن فروق ضريبية وغرامات تاخير بلغت ١١٩ ٦٩٠ جم وجارى الاعتراض على اعادة الفحص.
- السنوات من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢١ قامت الشركة باستقطاع الضريبة وتوريدها في المواعيد القانونية.

رابعا :- ضريبة الدمغة

تم فحص الشركة عن ضريبة الدمغة من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١١ وتم سداد الفروق المستحقة ولم يتم فحص السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢١.

شركة ماسترلاين

أولاً : ضريبة شركات الأموال

الشركة معفاة من الضريبة على وعاء شركات الأموال طبقا لأحكام للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ من بداية النشاط فى ٢٠٠٣/٣/١٦ م حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ م .

- الفترة من بداية النشاط فى٢٠٠٣/٣/١٦ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١

نتيجة الفحص وعاء ضريبى معفى وتم سداد الضريبة على الوعاء الضريبى المستقل ولا يوجد ضريبة مستحقة على اوعية ضريبية أخرى.

- عام ٢٠٠٥

تم إحالة الملف الى لجنة الطعن وبتاريخ ٢٠١٦/٦/٤ اصدرت قرارها بتعديل وعاء الضريبة الى وعاء ضريبى معفى بصافى خسارة بمبلغ ٠٣٩ ٠١٦ ٥ جنيها ولا يوجد ضريبة مستحقة على اوعية ضريبية مستقلة.

- عام ٢٠٠٦

نتيجة الفحص وعاء ضريبى معفى ولا يوجد ضريبة مستحقة على اوعية ضريبية مستقلة.

- سنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٩

نتيجة الفحص وعاء ضريبى معفى وتم احالة الخلاف على الوعاء الضريبى المستقل الى لجنة إنهاء المنازعات وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ ، والقرار النهائى الذى انتهت اليه لجنة إنهاء المنازعات هو إلغاء الوعاء الضريبى المستقل محل الخلاف ولايوجد ضريبة مستحقة.

- سنوات ٢٠١٠/٢٠١٢

قامت لجان الطعن الضريبى بإصدار قرارها فى بنود الخلاف مع المامورية ولقد قامت الشركة بسداد الضريبة واجبة السداد على البنود الواردة بالقرار وقد تم اعادة فحص بنود الخلاف الاخرى تطبيقا لنص قرار اللجنة الصادر بالجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٩ فى الطعن رقم ٢٦لسنه ٢٠١٩ ولم يتم اخطار الشركة بقيمة فرق الضريبة بعد اعادة فحص بنود الخلاف الاخرى حتى تاريخه ولايوجد ضريبة مستحقة.

- سنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٥

تم الانتهاء من أعمال الفحص الضريبى وقد تم سداد الضريبة على بعض البنود طبقا للفحص مع إحالة الخلاف على البنود الآخرى الى اللجنة الداخلية المتخصصة ولم يصدر قرار اللجنة حتى تاريخه ولا يوجد ضريبة مستحقة.

- سنوات ٢٠١٦ / ٢٠٢٠

لم يتم فحص دفاتر الشركة من قبل مصلحة الضرائب.

ثانياً : الضريبة كسب العمل

- الفترة من بداية النشاط فى ٢٠٠٣/٣/١٦ وحتى ٢٠١٠/١٢/٣١

قامت الشركة بسداد كافة الضرائب المستحقة عليها.

- سنوات ٢٠١١ / ٢٠١٢

جارى الفحص من المامورية المختصة ولم يتم اخطار الشركة بنتيجة الفحص حتى تاريخه.

- سنوات ٢٠١٣ / ٢٠٢١

لم يتم اخطار الشركة بطلب الفحص من المامورية المختصة.

تلتزم الشركة بتوريد ضريبة المرتبات شهرياً إلى المأمورية المختصة فى مواعيدها القانونية وإجراء التسوية فى نهاية العام وتقديمها للمأمورية طبقا للمادة ١٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته وقد تم تقديم الاقرار الربع سنوى عن الفتره الثالثة من عام ٢٠٢٠ فى الموعد القانونى وفقا لنص المادة (٣١) من القانون رقم ٢٠٦ لسنه ٢٠٢٠.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- الفترة من بداية النشاط فى ٢٠٠٣/٣/١٦ حتى ٢٠٠٦/٧/٣١

قامت الشركة بسداد كافة الضرائب المستحقة عليها.

- الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١

قامت الشركة بسداد كافة الضرائب المستحقة عليها.

- سنوات ٢٠١٨ /٢٠٢١:

لم يتم إخطار الشركة بطلب الفحص من المأمورية المختصة.

رابعاً : الضريبة العامة على المبيعات / الضريبة على القيمة المضافة

تلتزم الشركة بتطبيق " قانون الضريبة العامة على المبيعات " و" قانون الضريبة على القيمة المضافة " وتقديم الإقرار الضريبى لمأمورية ضرائب كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار فى مواعيدها المقررة.

- الفترة من بداية النشاط فى ٢٠٠٣/٣/١٦ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١

تم الفحص وقامت الشركة بسداد كافة الضرائب المستحقة عليها.

- سنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٦

تم الفحص وقامت الشركة بسداد مبلغ الضريبة النهائية المستحقة.

- سنوات ٢٠١٧ / ٢٠٢١

لم يتم اخطار الشركة بطلب الفحص من المامورية المختصة.

خامساً : الضريبة العقارية

الشركة تسدد بانتظام قيمة الضريبة العقارية المستحقة.

٣٢- الالتزامات العرضية

بالإضافة إلى المبالغ التى تم أخذها فى الإعتبار ضمن عناصر قائمة المركز المالى توجد الإلتزامات التالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

بيان	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
قيمة خطابات ضمان	٢٧ ١٢٣ ٣٤٨	١٧ ٦٠٧ ٥٥٦
الجزء المغطى	(٣٢٢ ٥٥٠)	١٠٦ ٥٥٠
الجزء غير المغطى	٢٦ ٨٠٠ ٧٩٨	١٧ ٧١٤ ١٠٦

قامت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) بتوقيع عقدي تأجير تمويلى (بيع مع إعادة الاستئجار) ثلاثي الاطراف يتضمن شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة هيرمس بتاريخ ٦ إبريل ٢٠١٨ وبتاريخ ١٦ إبريل ٢٠١٨ وقد قامت شركة دايس للملابس الجاهزة باصدار شيكات ضمانة لصالح شركة المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلى قد بلغت قيمتها ٨٨٠ ٦٦١ ١ دولار أمريكى (ما يعادل ٦٨٨ ٠٣١ ٢٦ جنيه مصرى) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بواقع قسط ربع سنوى بقيمة ٠٨٠ ١٥١ دولار امريكى لمدة ٥ سنوات من تاريخ بداية العقد وبلغ الجزء المستحق المتداول خلال العام التالى ٦٣٠ ٤٦٠ ٩ جنيه مصرى وبلغ الجزء المستحق غير المتداول ٤٧٢ ٠٩٥ ٧ جنيه مصرى.

هذا وتقم الشركة بإدارة المخاطر المتعلقة بالإرتباطات الرأسمالية من خلال الحفاظ على حد مقبول من النقدية للموائمة بين مصادر التمويل المختلفة.

٣٣- الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للمجموعة فى الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والمستحق من أطراف ذات علاقة والعملاء كما تتضمن الإلتزامات المالية أرصدة الموردين والمستحق الى أطراف ذات علاقة والدائنون.

هذا وتتعرض المجموعة لعدد من المخاطر الناتجة عن ممارستها لأنشطتها والتى تؤثر على قيم تلك الأصول والإلتزامات المالية وكذا على الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها. وفيما يلي أهم تلك المخاطر والأسس والسياسات التى تتبعها المجموعة فى إدارة هذه المخاطر:

- **إدارة رأس المال**

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة المجموعة في الاستمرار في النشاط وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين.

ويتمثل هيكل تمويل المجموعة في رأس المال المدفوع من المساهمين مضافاً إليه الأرباح المرحلة. وتقوم لجنة إدارة مخاطر رأس المال بمراجعة هيكل تمويل المجموعة بصفة مستمرة كل ثلاثة أشهر وتقوم بمراجعة تكلفة تمويل المجموعة من خلال نسبة المديونية حيث تهدف المجموعة نسبة مديونية من صفر ٪ إلي١٠٪.

تتعرض المجموعة لبعض المخاطر المرتبطة بممارستها لأنشطتها مثل مخاطر السوق والتى تتضمن خطر العائد وخطر العملات الأجنبية كما قد تتعرض أيضا لمخاطر السيولة وقد تؤثر تلك المخاطر على القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية المدرجة بقائمة المركز المالي وكذا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها المدرجة بقائمة الأرباح أو الخسائر.

وتقوم المجموعة بإدارة رأس مالها بغرض الحفاظ على قدرة المجموعة على الاستمرار، وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين عن طريق تخفيض اثر هذه المخاطر الي الحد الادني من خلال الانشطة التشغيلية والتمويلية للحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الاقتراض، وفيما يلى أهم المخاطر التى تتعرض لها المجموعة والسياسات والإجراءات المتبعة للحد من أثر تلك المخاطر:

- **خطر العملات الأجنبية**

يتمثل هذا الخطر في التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية، فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه بإستخدام السعر السائد فى تاريخ إعداد القوائم المالية. ولأغراض تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى تحتفظ المجموعة بأرصدة كافية من الأصول ذات الطبيعة النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لمواجهة التزاماتها بذات العملة فى تواريخ استحقاقها.

- **خطر سعر الفائدة**

يتمثل هذا الخطر فى التغير فى أسعار الفائدة بالسوق والذي يؤثر عكسياً على نتائج الأعمال وقيم الأصول والالتزامات المالية. وتقوم المجموعة بمتابعة تغيرات أسعار الفائدة بطريقة مستمرة، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ تقوم المجموعة بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية حتى تتجنب التقلبات فى أسعار الفائدة وتأثيرها على القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية.

- **تحليل حساسية سعر الفائدة**

تم تحديد تحليلات الحساسية الواردة أدناه بناء على مدى التعرض لأسعار الفائدة المرتبطة بالمشتقات المالية والأدوات المالية غير المشتقة فى نهاية العام المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أُعِدَ التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم فى نهاية العام المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل ١٪ زيادة أو نقص عند إعداد التقارير الداخلية التى تتناول خطر سعر الفائدة والتى تُعرَض على موظفى الإدارة المسئولين ويمثل هذا المؤشر تقدير الادارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة فى أسعار الفائدة.

إذا انخفض/ زاد سعر الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى فسيترتب على ذلك أن يَقِل/ أو يزيد ربح المجموعة عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بمبلغ ٩,٥ مليون جنيه مصرى (٢٠٢٠: يَقِل/ أو يزيد بمبلغ ٩,٩٨ مليون جنيه مصرى). ويرجع هذا بصفةٍ أساسية إلى تَعَرُض المجموعة لخطر أسعار الفائدة على المبالغ المقترضة ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

تُوَضِح الجداول التالية الفترات المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية بالمجموعة والمتفق على فترات سدادها. وقد صُمِمَت الجداول وفقاً لأقرب تاريخ قد تطالب فيه المجموعة بالسداد. وتتضمن الجداول التدفقات النقدية للفوائد ولأصل المبلغ. وبالنسبة للتدفقات النقدية للفوائد المبنية على سعر فائدة متغيرة فإن المبالغ غير المخصومة لتلك التدفقات تستمد من منحنيات سعر الفائدة فى نهاية العام المالية كما أن الاستحقاقات التعاقدية تعتمد على أقرب تاريخ قد تطالب فيه المجموعة بالسداد

- **خطر الائتمان**

يتمثل هذا الخطر فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم وللحد من هذا الخطر تقوم المجموعة بتصدير جزء من إنتاجها للخارج كما تراعى التعامل مع عملاء حسنى السمعة. كما تقوم إدارة المجموعة بمراقبة تواريخ الإستحقاق وشروط الإئتمان وإعداد جداول لاعمار الديون للاعتراف بالخسائر الناتجة عن إضمحلال تلك الارصدة.

وتقوم الشركه بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم الماليه ويتمثل الحد الأقصى فى خطر الائتمان فيما يلى:

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
عملاء	٣١١ ٩٨٥ ٦١٤	٣٨١ ٥٩٦ ٨٣٧
أرصدة مدينة أخرى	٢١٤ ٠٦٥ ٠٩٤	١٥٨ ٣٠٥ ٨٠٦
	٥٢٦ ٠٥٠ ٧٠٨	٥٣٩ ٩٠٢ ٦٤٣

- **خطر السيولة**

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة المجموعة على سداد جزء من أو كل التزاماتها وتقوم المجموعة بإدارة خطر السيولة عن طريق الحفاظ على حد مقبول من النقدية والمواءمة بين مصادر التمويل المختلفة والتى تتضمن التسهيلات البنكية و تخصيم الفواتير للعملاء الأجانب الصادرة بالدولار.

وفيما يلي المستحقات التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية والتي تشمل مدفوعات الفوائد التقديرية:

	أقل من سنه جنيه مصرى	أكثر من سنه جنيه مصرى	الاجمالى جنيه مصرى
٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
التزامات بدون فائدة	٣٩٤ ٧٢٠ ٨٦٥	--	٣٩٤ ٧٢٠ ٨٦٥
التزامات بفائدة	٨١٦ ٧٠٩ ٢٠٧	١٦٨ ٧٣٦ ١٥٢	٩٨٥ ٤٤٥ ٣٥٩
	١ ٢١١ ٤٣٠ ٠٧٢	١٦٨ ٧٣٦ ١٥٢	١ ٣٨٠ ١٦٦ ٢٢٤

	أقل من سنه جنيه مصرى	أكثر من سنه جنيه مصرى	الاجمالى جنيه مصرى
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
التزامات بدون فائدة	٣٣٨ ٥٣٩ ٨٩٣	--	٣٣٨ ٥٣٩ ٨٩٣
التزامات بفائدة	٨٤٣ ٦٦١ ١٠٣	١١٥ ٥٥٧ ٠٦٤	٩٥٩ ٢١٨ ١٦٧
	١ ١٨٢ ٢٠٠ ٩٩٦	١١٥ ٥٥٧ ٠٦٤	١ ٢٩٧ ٧٥٨ ٠٦٠

- **نسبة الرافعة المالية**

بلغت نسبة الرافعة المالية، والتى يتم تحديدها بإجمالى الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية، فى نهاية العام كمايلى:

البيـــــان	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
إجمالى الالتزامات	١ ٤١٨ ٤٠٢ ٩١٣	١ ٣٣٥ ٥١٨ ٤٤٤
إجمالى حقوق الملكية	٤٠٠ ٧٧٧ ١٦٦	٣٧٤ ٧٩٥ ٢٦٣
	٣,٥٤	٣,٥٦

- **تقدير القيمة العادلة**

يتم تقدير القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية وفقاً للمستويات التالية:

المستوى الأول	الأسعار المعلنة للأدوات المالية بالقيمة العادلة في أسواق نشطة
المستوى الثاني	الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المالية أو الأسعار المعلنة من مديري الصناديق المستثمر فيها أو طرق تقييم أخرى والتي تكون فيها كافة المدخلات الهامة تستند إلى معلومات سوق مقارنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث	طرق تقييم لا تستند أي عوامل مدخلات هامة فيها إلى معلومات سوق مقارنة

لا توجد استثمارات بالقيمة العادلة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٣٤- أحداث هامة أخرى خلال العام المالى الحالى

مع التطور الحالى والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩)، دخل الاقتصاد العالمي فى أزمة رعاية صحية غير مسبوقة والتي تسببت بالفعل في اضطراب عالمي كبير في الأنشطة التجارية والحياة اليومية. تبنت العديد من الدول تدابير احتواء غير عادية ومكلفة اقتصاديًا. حيث طلبت بعض البلدان من الشركات تقييد أو حتى تعليق العمليات التجارية العادية.

نفذت الحكومات ، بما في ذلك جمهورية مصر العربية ، قيودًا على السفر بالإضافة إلى إجراءات الحجر الصحي الصارمة بالإضافة إلى إعلان رئيس الوزراء عن مجموعة من الإجراءات الوقائية الصارمة التي تم اتخاذها في مواجهة وباء فيروس كورونا المستجد بما في ذلك تعليق الرحلات الدولية في جميع المطارات المصرية و أعلن البنك المركزي المصري عن مجموعة إجراءات تهدف إلى تسهيل العمليات المصرفية في أعقاب فيروس كورونا.

وقد رافق التطور الحالى والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الطلب ، ومن المتوقع أن تتعطل الصناعات مثل السياحة والترفيه بشكل كبير بسبب هذه الإجراءات. ومن المتوقع أن تتأثر الصناعات الأخرى مثل التصنيع والخدمات المالية بشكل غير مباشر وأن تتأثر نتائجها سلبًا أيضًا.

وتقوم حاليا إداره الشركة بتشكيل فريق عمل لتطوير وتنفيذ خطط طوارئ لمواجهه الأثار السلبيه على الأعمال والتدفقات النقديه للشركة المتوقعه من حيث انخفاض في الايرادات والانخفاض المتوقع في المتحصلات النقديه التشغيلية وتقوم حاليا عن كثب بالمتابعة والتقييم المستمر لكافة التطورات وبناءا عليه تم اتخاذ القرارات التاليه:

- توفير المواد الخام اللازمه لاستمرار عمليات الانتاج بدون توقف وبكامل الطاقة الانتاجية للشركة بحيث يتم الاعتماد علي المواد الخامه الرئيسيه في الانتاج من السوق المحلى ومحاولة التواصل مع الموردين الخارجيين لتوفير القدر الكافى لإستمرار الانتاج حيث ان الشركة تعتمد على توفير المواد الخام المستخدمة فى الصناعة من السوقين المحلى والخارجى.
- قيام الشركة خلال الفترة الأخيرة باستئناف عمليات التصدير لمتطلبات العملاء الخارجيين بناء على مراسلات رسمية من العملاء.
- تتابع الإدارة التدفقات النقدية على أساس شهري وخلصت إلى أن التدفقات النقدية المتوقعة ستكون إيجابية خلال الأشهر المقبلة دون وجود مشكلات في التدفق النقدي حالياً، وبناءً على ذلك قررت الإدارة دفع جميع القروض المصرفية في الوقت المحدد.

شمل تقييم الإدارة في الاعتبار المجالات التالية أثناء تقييم تأثير فيروس كورونا المستجد.

- مخاطر اضمحلال قيمة الاصول الثابتة
- مخاطر انخفاض قيمة المخزون بسبب وجود اصناف بطيئة الحركة.
- مخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة للبنوك والدائنين والعاملين في تاريخ الاستحقاق.
- مخاطر قد تنشأ من أية مطالبات ناتجة عن دعاوى قضائية

وخلصت الإدارة إلى أنه لا يوجد أي تأثير على عمل الشركة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة الاصول الثابتة حيث يعمل المصنع كما هو مخطط له لتلبية طلب العملاء وتقوم الشركة بسداد كافة التزاماتها في تاريخ الاستحقاق كذلك فإن الشركة اختارت الاستفادة من المبادرة التي أعلن عنها البنك المركزي المصري بتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر. كما ترى إدارة الشركة في الظروف الحالية انها قادرة على استمرار الانتاج وعمليات البيع والشراء وسداد التزامتها وتدفقاتها النقديه بما يفي أغراض الشركه.

٣٥- أحداث هامة خلال الفترة اللاحقة

خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ونظرا للأحداث السياسية التى ادت الى اندلاع الحرب بين كلا من دولتى روسيا وأوكرانيا الأمر الذى ادى الى تداعيات محتملة على الأقتصاد العالمى من تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم الذى سيؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التى تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات. هذا وتقوم الإدارة حالياً بدراسة تداعيات الموقف على القوائم المالية هذا ولا يوجد اى تعاملات بين الشركة وأى من الدولتين سواء عملاء أو موردين.

بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢١ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و٩,٧٥٪، على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٩,٧٦٪. هذا وبنفس التاريخ قامت البنوك المصرية بتحرير سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى.

٣٦- السنة المالية

تبدأ السنة المالية فى أول يناير وتنتهي فى ٣١ ديسمبر من كل عام.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب
الاستاذ / فيكتور فخرى	الاستاذ / ناجى توما